

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة

دور المراجعة الداخلية في الرقابة على حسابات النقديات

دراسة حالة شركة الزغبيات ش.ذ.أ

تحت إشراف الدكتور:

بلقاسم بن خليفة

من إعداد الطالبات:

أهناني مديحة

بيانة شهياناز

لجنة المناقشة

المقيم الأول

المقيم الثاني

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر صنف أ

أستاذ محاضر صنف أ

أستاذ محاضر صنف ب

د. فاتح سردوك

د. ديدة كمال

د. بلقاسم بن خليفة

السنة الجامعية: 2020-2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة

دور المراجعة الداخلية في الرقابة على حسابات النقديات

دراسة حالة شركة الزغبيات ش.ذ.أ

تحت إشراف الدكتور:

بلقاسم بن خليفة

من إعداد الطالبات:

أهناني مديحة

ببانة شهيناز

لجنة المناقشة

المقيم الأول

المقيم الثاني

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر صنف أ

أستاذ محاضر صنف أ

أستاذ محاضر صنف ب

د. فاتح سردوك

د. ديدة كمال

د. بلقاسم بن خليفة

السنة الجامعية: 2020-2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُمْطِرَ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْهُ سَلْطَنًا فَلَا يَسْمَعُ فِيهِ شَيْءٌ مِّنْ دُونِ أَمْرِ اللَّهِ

الافتتاح

الحمد لله ولي المؤمنين ومنبع النعم على الخلق أجمعين

أشكر الله تعالى الذي وفقني لا نجاز هذا العمل وتوفيقه لي طوال مشواري الدراسي

أهدي هذا العمل المتواضع الذي تم بإذن الله سبحانه

إلى التي حملتني وهن على وهن، ووفرت لي شروط الراحة التامة إلى أعز ما أملك وما لدى في الوجود وأقرب الناس

إلى قلبي "أمي الحبيبة" أطال الله في عمرها

إلى من كان عوني وسندي إلى من مد لي يده لأخرج إلى بر الامان إلى تاج رأسي "أبي العزيز" أطال الله في عمره

إلى من يعجز لسان عن وصف ما أكنه لهم من حب وعطف وحنان "إخواتي وأخواتي" كل واحد بإسمه وبدون أن

أنسى مصدر الفرحه والسعادة إلى البرعمة الصغيرة "تيسير"

إلى رمز العطاء والتضحية إلى من كانت سندي في كل كبيرة وصغيرة أختي الكبرى "رجاء"

إلى كل الأهل والأقارب الذين لم يخلو علي بأي شيء أخص بالذكر "جدتي وعمي وخالتي"

إلى من تحلو بالإخاء وتميزو بالوفاء والعطاء صدقاتي التي جمعتني بهم الجامعة: خولة، أماني، رقية، راوية، غدير،

إزدهار، فاطمة، شيماء، سوسن، أمال، زهور

إلى من جمعني بها هذا العمل وتقاسمنا مع حلوه ومره البشوشة "شهيناز"

إلى كل من نسيه قلبي وتذكره قلبي أهدي هذا العمل

مقدمة

شهيـناز

إلى أغلي الناس علي

أهدى ثمرة جهدي إلى روح أبي الزكية الطاهرة

اعلم أبي أن اسطري هذه لن تصلك ولكني على علم بان دعائي لك يصلك فرحمة الله عليك يا أبي وغفر لك

ونور قبرك وجعله روضة من رياض الجنة اللهم آمين

إلى الشمعة التي تذوب لتنير دروب الآخرين إلى الزهرة التي تذبل لتفوح رائحة الياسمين إلى من أنارت لي درب

العلم والمعرفة أمي الغالية أطل الله في عمرها وأدام الله بقاءها

إلى رمز العطاء والتضحية أختي الكبرى "شهيـرة"

إلى سندي وقودتي في الحياة إخوتي وأخواتي أدامهم الله لي

إلى من يحمل لقب بباة

إلى أجمل الورود في بستان حديقتي صديقتي العزيزات "سميرة، خلود، كوثر، سناء، خولة، أماني، رقية، فاطمة،

جويـدة، سمية، زهور، زهرة"

إلى من قاسمتني الغرفة في غربتي أختي التي لم تلدها أمي "مديحة"

إلى من ضاقت السطور عن ذكرهم فوسع لهم قلبي

شهيـناز

الشكر والاعتراف

الحمد لله الذي أعاننا ويسر لنا لإتمام هذا العمل المتواضع ولا يسعنا إلا أن نسجدوا لله شكرا وحمدا على توفيقه لنا وأذكر أهل الفضل كل جميل وحسن صنيع

ليس ثمة تعبير أقوى تأثير من كلمة شكر نقولها اعترافا بالجميل نتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذنا الفاضل "د. بن خليفة بلقاسم" على قبوله الإشراف على هذا العمل والذي لم ييخل علينا بإمدادنا بكل الإرشادات والنصائح من أجل إعداد هذه المذكرة

كما لا يفوتنا في هذا الصدد أن نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين سيكون لهم دور في تقويم هذا العمل

وأخيرا شكرا لكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في الرقابة على حسابات النقدية، وكما تعرضنا في جانبها النظري لمفهوم المراجعة الداخلية وأهدافها وبيان أهميتها. ثم قمنا في الفصل الثاني من النظري بدراسة عمليات النقدية وكيفية معالجتها المحاسبية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هو أن المراجعة الداخلية أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية يقوم بمهامها المراجع الداخلي، وتستعملها المؤسسة من أجل تقييم أداء أنشطتها المختلفة: المحاسبية، المالية، والإدارية، والكشف عن نقاط الضعف والقوة فيها.

الكلمات المفتاحية: المراجعة، المراجعة الداخلية، حسابات النقدية.

Summary

This study aims to highlight the role of internal audit in the control of cash accounts. As reflected in its theoretical aspect of the concept, objectives and relevance of internal audit, Then, in chapter II of the theory, we studied the cash processes and how to handle them. One of the most important continuing findings is that internal audit is a tool of the internal control system whose functions are performed by the internal auditor. It is used by the Foundation to assess the tool of its various activities: Accounting, finance, management and disclosure of weaknesses and strengths

Keywords: Audit, internal audit, cash accounts

الصفحة	العنوان
III	الاهداء
V	الشكر والعرفان
VI	ملخص
VII	قائمة المحتويات
X	فهرس الجداول
XI	فهرس الأشكال البيانية
XII	قائمة الاختصارات والرموز
أ - هـ	مقدمة
الفصل الأول: أساسيات حول المراجعة والمراجعة الداخلية	
7	تمهيد:
8	المبحث الأول: عموميات حول المراجعة
8	المطلب الأول: نشأة المراجعة
10	المطلب الثاني: مفهوم المراجعة وأنواعها :
19	المطلب الثالث: أهداف المراجعة وأهميتها
23	المبحث الثاني: مدخل حول المراجعة الداخلية
23	المطلب الأول: نشأة المراجعة الداخلية
25	المطلب الثاني: تعريف المراجعة الداخلية وخصائصها
27	المطلب الثالث: أهداف وأهمية المراجعة الداخلية
33	المطلب الرابع: أنواع المراجعة الداخلية
36	المطلب الخامس: التميز بين المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية
39	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: إجراءات المراجعة الداخلية في الرقابة على حسابات النقديات	
41	تمهيد:
42	المبحث الأول: إجراءات المراجعة الداخلية في الرقابة على حسابات الصندوق
42	المطلب الأول: المراجعة الداخلية لدورة المقبوضات والمدفوعات الصندوق:
47	المطلب الثاني: مراجعة التسجيلات المحاسبية لعمليات المقبوضات والمدفوعات الصندوق
50	المبحث الثاني: إجراءات المراجعة الداخلية في الرقابة على الحسابات البنكية.
50	المطلب الأول: المراجعة الداخلية لدورة المقبوضات والمدفوعات البنك.

قائمة المحتويات

57	المطلب الثاني: مراجعة التسجيلات المحاسبية لعمليات المقبوضات والمدفوعات (البنك)
59	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث دراسة حالة شركة الزغبيات ش.ذ.أ
61	تمهيد:
62	المبحث الأول: عموميات حول شركة الزغبيات لإنتاج الجبس - حاسي خليفة - الوداي
62	المطلب الأول: تعريف بالشركة وموقعها
66	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة ودراسة المناصب
74	المطلب الرابع: أهداف ومحيط الشركة وواقع المحاسبة بها
76	المبحث الثاني: نظام الرقابة الداخلية.
76	المطلب الأول: تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق طريقة الاستبيان
79	المطلب الثاني: مقومات نظام الرقابة الداخلية لشركة الزغبيات ش.ذ.أ
80	المطلب الثالث: التوصيات المقدمة إلى الشركة و الخاصة بالرقابة الداخلية
82	خلاصة الفصل
83	الخاتمة
87	قائمة المصادر والمراجع

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
(1-1)	التميز بين المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية	36
(1-3)	توزيع الإطار في الشركة	68
(2-3)	قائمة الإستقصاء نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالمدفوعات النقدية	77
(3-3)	قائمة الإستقصاء نظام الرقابة المتعلقة بالمقبوضات النقدية	78

فهرس الاشكال البيانية

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
(1-1)	أنواع المراجعة	18
(2-1)	أهداف المراجعة الداخلية	32
(1-3)	رسم توضحي لموقع الشركة الزغيبات	64
(2-3)	الميكال التنظيمي لشركة الزغيبات	66
(3-3)	مراحل إنتاج بالشركة	73

قائمة الاختصارات والرموز

قائمة الاختصارات والرموز

الرموز باللغة الاجنبية	المصطلح باللغة العربية
A.A.A	الجمعية المحاسبية الأمريكية
S.O.F.P	قائمة المركز المالي
I.S	قائمة الدخل
S.O.C.F	قائمة التدفقات النقدية
FOOTNITES	الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية
I.I.A	المراجعون الداخليين الأمريكيين
I.F.A.C.I	المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية
A.I.I	مجمع المراجعين الداخليين للولايات المتحدة الامريكية
I.I.A	معهد المدققين
UPP	وحدة الجبس
EFMC	شركة صنع المواد والبناء

مقدمة

إن التطورات الكبيرة التي شهدتها المجال الإقتصادي خلال القرن الماضي خاصة بعد التحولات السياسية، الاجتماعية وخاصة الإقتصادية، فكانت لهذه التحولات آثار مباشرة، على المحيط الإقتصادي والاجتماعي للمنظمات المالية والمؤسسات الإقتصادية .

فهذا التطور الإقتصادي مس حجم المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتميز في وقتنا الحاضر بكونها وتعدد وظائفها وتشابكها، وهذا ما أدى إلى إهتمام بالمراجعة الداخلية نظرا لدورها الهام في المحافظة على أصول وأموال المؤسسة، ومما سبق نتجت الحاجة للمراجعة الداخلية التي تعتبر تلك الأداة الإدارية التي تعتمد عليها الإدارة لإختبار مدى الإلتزام بإجراءات الرقابة وتقييمها.

فوظيفة المراجعة الداخلية تعتبر كنشاط تقييمي مستقل نسبيا بالمؤسسة، يهدف إلى مراجعة العمليات المالية والمحاسبية وغيرها من العمليات لخدمة الإدارة من خلال متابعة مدى فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة، كما تهدف المراجعة الداخلية إلى التحقق من دقة المحاسبية والمحافظة على الأصول وكذلك مراجعة أنشطة المؤسسة، وقد إتسع نطاق الرقابة والمراجعة في الأونة الأخيرة ليشمل إستخدام الأدوات الإحصائية في إجراء اختبار المراجعة الداخلية بما يمكن من تحقيق كفاءة وفعالية الرقابة والمراجعة.

وبالتالي فاعتماد إدارة للمراجعة الداخلية بالمكانة المناسبة لها داخل المؤسسة من شأنه الإسهام في تقويم الخلل وإعطاء صورة صادقة عن المركز المالي، لهذا نجد المشرع الجزائري أصبح على اقتناع أن نجاح المؤسسة واجتيازها مراحل النمو المختلف وتحسين فعاليتها امرًا مرهونًا بتحقيق أهدافها.

وفي إطار الثقة والشفافية فإن المراجعة الداخلية هي الوسيلة الأساسية لتحقيق الأطار العام المتكامل بإعطاء صورة الحقيقية للمؤسسة بإختبار شرعية وصدق حساباتها من جهة ومن جهة أخرى شرعة العقود المبرمة، فوظيفة المراجعة الداخلية تعتبر عملية رقابية وأداة تسيير فعالة تخدم المؤسسة بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام، وذلك عن طريق تسيير وحماية الإستثمارات و كشف حالات الإسراف والإختلاس والتلاعب وسوء إستعمال الأصول الخاصة بالمؤسسة، وبغية الألمان بهذا الموضوع الخوض فيه بصفة أكثر تفصيلا، سنحاول من خلال مذكرتنا بطرح الإشكالية التالية:

1. الإشكالية

❖ فيما يكمن دور المراجعة الداخلية في الرقابة حسابات النقديات؟

2. الأسئلة الفرعية

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات التالية:

✓ ما المقصود بالمراجعة الداخلية؟

✓ إلى ما تهدف له المراجعة الداخلية بصفة عامة؟

✓ كيف تتم المراجعة الداخلية لعمليات النقدية؟

3. فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية درستنا إرثاً أننا أن نضع لها بعض من الحلول المسبقة التي تتمثل في الفرضيات التالية:

✓ المراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة داخل المؤسسة تقوم على أساس فحص وتقييم جوانب المادية والغير

المادية داخل المؤسسة وتقدم من نصح وإرشاد للإدارة.

✓ تهدف المراجعة الداخلية بصفة عامة إلى:

• التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية المعدة؛

• حماية أصول الشركة وممتلكاتها من السرقة أو الإختلاس؛

• تقييم مدى فعالية نظم الإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة.

✓ تتم المراجعة الداخلية لعمليات النقدية عن طريق عمليات المقبوضات والمدفوعات للبنك والصندوق.

4. أسباب اختيار الموضوع

✓ الاهتمام المتزايد بالمراجعة الداخلية من قبل الباحثين لإيجاد أنجع الطرق والسبل لجعل المراجعة الداخلية

فعالة وأكثر دقة ومصداقية؛

✓ ضعف الكبير الذي تعيشه المراجعة الداخلية في المؤسسة؛

✓ الرغبة الكبيرة في الاطلاع على كل ما هو جيد في ما يخص موضوع المراجعة؛

✓ المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه المواضيع.

5. أهداف الدراسة

✓ إكتساب معارف جديدة حول المراجعة الداخلية؛

✓ محاولة إبراز أهمية المراجعة الداخلية بالمؤسسة باعتبارها الأداة فعالة؛

✓ تسليط الضوء على واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة.

6. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الموضوع المختار في أن المراجعة الداخلية تعتبر كأداة إدارية فعالة لا يمكن الاستغناء عنها، بحيث أنها تعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل كشف نقائصه وإدراج مجموعة من التصحيحات الممكنة كما تعمل على التأكد من تطبيق سياسات الموضوع، والشيء المميز في هذه الدراسة أنها تعرض ماهية المراجعة الداخلية بشيء من التفصيل لتبين دورها في تحقيق مؤسسة اقتصادية تنموية.

7. الدراسات سابقة

✓ عيادي محمد الأمين 2007: الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير - جامعة الجزائر - تحت

عنوان "مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة " لأهمية ودور التقييم نظام المعلومات المحاسبي لضمان قدر أكبر من الثقة والدقة في المعلومات بمساهمة نظام الرقابة والمراجعة الداخلية.

✓ كاروس أحمد 2011: الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم التجارية - جامعة الجزائر 3 - تحت

عنوان " تصميم إدارة المراجعة الداخلية كأداة لتحسين أداء وفعالية المؤسسة "، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- المراجعة الداخلية ذات أهم بالغة حيث تسعى إلى تحقيق إشراف والرقابة الإدارية بالمؤسسة وذلك بتقييم كفاءة الإداء العمليات على مستوى الوحدات التنظيمية الداخلية حتى تساعد جميع الأعضاء الإدارة على تأدية مسؤولياتهم بطريقة فعالة؛

- تغطية المراجعة الداخلية للجميع النشاطات ووظائف.

✓ أحمد محمد مخلوف 2007: دراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير - جامعة الجزائر - تحت عنوان " المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية" توصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك التجارية الاردنية تقوم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي وتخصص العلمي، ومؤهل العلمي للمدققين الداخليين في البنوك التجارية الاردنية تبع للمتغير، التخصص والمؤهل العلمي للمدققين الداخليين.

✓ طرابلسي سليم، معطى الله خير الدين 2016: مجلة العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر - تحت عنوان " دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وانعكاساتها على حوكمة الشركات" حيث تهدف هذه الدراسة دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وانعكاس ذلك على حوكمة الشركات باعتبارها إحدى عناصرها الأساسية.

8. حدود الدراسة.

الإطار المكاني: أجريت هذه الدراسة في شركة الزغبيات لإنتاج الجبس بحاسي خليفة- الوادي-
الإطار الزمني: تتمثل الحدود الزمانية لإنجاز الجانب التطبيقي لدراسة 2021م.

9. منهج الدراسة

إعتمدنا في درستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي وكذلك التحليل في الجانب النظري، وتاريخي في الأجزاء المرتبطة بنشأة المراجعة والمراجعة الداخلية، زكما إعتمدنا في الجانب التطبيقي على المنهج التحليلي والإستنباطي لدراسة الحالة.

10. صعوبات الدراسة

- ✓ قلة المراجع المتعلقة بجانب الحسابات النقدية؛
- ✓ ضيق الوقت وذلك راجع إلى الأوضاع الجزائرية بسبب كوفيد -19 "فيروس كورونا".

11. تقسيم محتوى البحث

وقد تناولنا دراسة هذا الموضوع في ثلاثة فصول: الفصل الأول والثاني للجانب النظري والفصل الثالث الخاص بالجانب التطبيقي: الفصل الأول يعتبر كمدخل للموضوع بحثنا حيث تطرقنا من خلاله الى المدخل العام حول المراجعة والمراجعة الداخلية، أما الفصل الثاني: سنتناول فيه أهم الإجراءات المراجعة الداخلية في الرقابة على حسابات النقديات، ويتمثل الفصل الثالث: في دراسة حالة لشركة الزغبيات ش.ذ.أ.

الفصل الأول أساسيات

حول المراجعة والمراجعة

الداخلية

تمهيد

إن ظهور المراجعة وتطورها ووصولها إلى ما هي عليه الآن كان أمراً حتمياً، بسبب توسع المؤسسة وتشعب وظائفها مع زيادة تعقدها وتفرعها، الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة الملاك لتسيير المؤسسة من جانب التدفقات النقدية والمالية، فضلاً عن الحاجة إليها في مد الأطراف المختلفة بالآراء التي تعتبر مدخلاً أساسياً للقرارات المراد اتخاذها.

فالمراجعة كأداة فعالة، ترجع أهميتها إلى أنها الركيزة والأداة الأساسية في التحقيق من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية المختلفة والتأكد من صحة ودقة تعبير القوائم المالية عما تتضمنه من حقائق مالية عن المؤسسة وأوجه نشاطه، ومدى تطبيق الإجراءات الموضوعية من طرف الإدارة لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية ومنع حالات الغش والتلاعب بأموالها.

كما تعد المراجعة الداخلية من أهم خطوات المراجعة والوسائل الفعالة في تحقيق وضمان بقاء المؤسسة وذلك من خلال وجود نظام رقابة فعال، وتعتبر المراجعة الداخلية وظيفة تقييمية مستقلة نسبياً بالمؤسسة، تعمل على فحص وتقييم الأنشطة التي تقوم بها هذه الأخيرة.

ومن هذا المنطلق، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، حيث سنتناول في المبحث الأول عموميات حول المراجعة من حيث النشأة، مفهوماً، أنواعها وأهدافها، أما المبحث الثاني سنتناول مدخل المراجعة الداخلية، تعريفها وأهدافها، أهميتها، وأنواعها وكذلك التمييز بين المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية.

المبحث الأول: عموميات حول المراجعة

إن التطورات اللاحقة بالمراجعة جاءت نتيجة البحث المستمر لتطويرها لذلك فهي تعتمد على مبادئ وفرضيات تجعلها تتماشى مع التغيرات التي يعرفها الاقتصاد. وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى نشأة المراجعة ومفهومها، أنواعها وأهم أهدافها.

المطلب الأول: نشأة المراجعة

يشير بعض الكتاب إلى أن أصل المراجعة يعود إلى السلطات المصرية القديمة التي عينت فاحص المستقبل للسجلات عن المحاسبة الضريبية، وتبع ذلك الإغريق ثم الرومان ثم الإقطاع عن النبلاء الإنجليز الذين عينوا مراجعين لمراجعة الحسابات والتقارير عنها بواسطة الخدم، إلا أن المتتبع لتاريخ تطور مهنة المراجعة في العصر الحديث «بداية النصف الثاني من القرن العشرون» في العديد من دول العالم تجد أنها نمت وتطورت في ظل انفصال الملكية عن الإدارة وذلك لحاجة ملاك المنشأة إلى رأي مهني مستقل عن مدى كفاءة إدارة المنشأة في استخدام مواردها المتاحة¹، وقد عرفت المراجعة تطور عبر عدة مراحل نلخصها فيما يلي :

الفرع الأول: الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500 م.

في أوائل هذه الفترة، كانت المحاسبة تقتصر على سلطات الدولة والمشروعات العائلية التي كانت تهتم خاصة بمجرد المخزون السلعي، حيث تكون هذه العملية متكررة عدة مرات في الفترة الواحدة، والهدف منها هو الوصول إلى الدقة، ومنع أي تلاعب أو غش بالدفاتر، كما تتميز هذه الفترة بممارسة المراجعة عن طريق الاستماع، أي استماع الشخص الذي يقوم بهذه العملية للحسابات التي كانت تتلى عليه، واستعمال تجربته لمعرفة مدى دقة ما كان يسمعه فهذه العملية كان يستعملها ملاك الأراضي حتى يراقبوا أعمال فلاحهم. ففي هذه الفترة تم استعمال مصطلح Audire ذات الأصل اللاتيني للدلالة عن المراجعة وتم اشتقاق كلمة Audit والتي استعمالها ما يزال إلى يومنا هذا.²

¹ أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث { الاطار الدولي. أدلة ونتائج التدقيق }، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2009، ص30.

² محي الدين محمود عمر، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة المدية، سنة 2007/2008، ص4.

الفرع الثاني: الفترة ما بين 1500 و1850 م.

وفي هذه الفترة لم يكن هنالك تغيير يذكر في أهداف المراجعة يميزها عن الفترة التي سبقتها ففي هذه الفترة كانت أهداف المراجعة لا تزال مقتصرة على اكتشاف الغش والتلاعب والتزوير، كما أن عملية المراجعة كانت تفصيلية، غير أنه حدثت بعض التغيرات الأخرى وهي¹:

✓ انفصال الملكية عن الإدارة - مما أدى إلى زيادة الحاجة الماسة للمراجعين؛

✓ تبني فكرة النظام المحاسبي بصورة بدائية وخاصة بعد اكتشاف نظرية القيد المزدوج كنتيجة لهذه التغيرات أصبح هناك نوع من الرقابة الداخلية على عمليات المشروع - رغم ذلك استمرت عملية المراجعة تنفذ بصورة تفصيلية.

الفرع الثالث: من الفترة 1850 إلى 1905 م

إن النمو الإقتصادي الكبير الذي شهدته هذه الفترة خاصة بعد إنطلاق الثورة الصناعية في المملكة المتحدة والإنفصال التام والنهائي بين الملكية والإدارة، وظهور الحاجة لمالكي المؤسسات والمشاريع لمن يحافظ على أموالهم خاصة بعد ظهور قانون الشركات البريطاني سنة 1962 م الذي أقر ضرورة استعمال مراجعي الحسابات لمراجعة شركات المساهمة، فبعد كل هذه التطورات أصبح مجال مفتوح للمراجعة حتى تبرز كمهنة لا يستهان به خاصة بعد تدعيمها بقوانين، أما بالنسبة لأهداف المراجعة في نهاية هذه الفترة فيمكن إختصارها في النقاط التالية :²

✓ إكتشاف الغش والتلاعب بالدفاتر والسجلات المحاسبية؛

✓ إكتشاف الأخطاء الفنية والأخطاء المتعلقة بتطبيق المبادئ المحاسبية.

الفرع الرابع: من الفترة 1905م إلى يومنا هذا :

ما يميز هذه المرحلة هو إعتداد المراجع على أنظمة الرقابة الداخلية بشكل كلي كما ظهر ما يسمى بأسلوب العينات الإحصائية، فأصبحت عملية المراجعة تعتمد على العينات المختار على أساس علمي أما الهدف

¹ عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، سنة، 2009/2010، ص4.

² لقيطي الأخضر، مراجعة الحسابات ووقع الممارسة المهنية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة الحاج الخضر باتنة، سنة2008/2009، ص11.

الرئيسي في هذه الفترة فهو إعطاء رأي في محايد حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة، بدل العمل على إكتشاف الغش والتزوير فالمراجع ليس مسؤولا عن عدم إكتشاف التلاعب أو الغش إذا قام بعمله على أكمل وجه.¹

المطلب الثاني: مفهوم المراجعة وأنواعها :

فرع الأول: مفهوم المراجعة :

تعددت تعريف المراجعة نظرا لتعدد زوايا معالجتها ولكنها تشترك في الأهداف وستحاول تقديم أهم التعاريف التي قدمت عن المراجعة .

عرفت المراجعة بأنها " فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم الوقاية التي أنتجت تلك المعلومات".²

وعرفت أيضا "على أنها عملية يتم بمقتضاها تحقيق أحد الأفراد من صحة مزاعم ونتائج متخصص آخر، وحتى تتم هذه المراجعة بكفاءة فإنها يجب أن تعتمد على قواعد وأسس متينة أو بمعنى آخر على معايير معتمدة ومتعارف عليها دوليا.³

وعرفت كذلك " فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمنشأة فحصا دقيقا يطمئن المراجع من أن التقارير المالية سواء أكانت تقريرا عن نتيجة المشروع خلال فترة زمنية أو تقرير عن المركز المالي في نهاية فترة زمنية أو أي تقرير آخر. يظهر وينطبع في صورة واضحة ودقيقة وحقيقية للعرض الذي من أجله أعد هذا التقرير.⁴

وعرفت المراجعة كذلك هي فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وجميع الدفاتر والسجلات والبيانات المحاسبية فحصا محاسبيا والتحقيق من نتيجة الأعمال المؤسسة من الربح والخسارة، والتأكد من سلامة المركز المالي، للخروج

¹ سيد محمد، تطور المراجعة الخارجية في الجزائر ومدى توافقها مع المعايير الدولية للمراجعة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في محاسبة والتدقيق، جامعة سعد دحلب- البليدة، سنة 2010، ص 11.

² زين يونس، زين عيسى، مخاطر مهنة المراجعة على جودة المراجعة، دراسة تحليلية لأداء عينة من المراجعين الخارجيين في الجزائر، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 364.

³ زين يونس، عوادي مصطفى، المراجعة الداخلية تكنولوجيا المعلومات " وفق للمعايير المراجعة الدولية " النشر والتوزيع مكتبة موسى السعيد، شارع القدس الوادي، طبعة 2011/2010، ص 12.

⁴ كمال عبد السلام علي، خالد المعتصم، أصول علم المراجعة، كلية التجارة، جامعة المنصورة- مصر، سنة 2003، ص 18.

برأي محايد ومستقل حول صحة القوائم المالية خلال فترة مالية معينة، تمحور عملية المراجعة والمتمثلة في ثلاثة عناصر، وهي كالتالي :¹

الفحص: فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها.

التحقيق: هو الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة التغير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة .

التقرير: يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية، تستطيع القول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من المراجعة وثمرتها.

وقد جاء تعريف المراجعة على لسان الجمعية المحاسبية الأمريكية (AAA) المراجعة هي عملية منظمة بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة.²

الفرع الثاني: أنواع المراجعة:

إن إختلاف أحجام المؤسسات وتباين نشاطها، وتعدد أشكالها وتنوع مهامها التي يكلف بها المراجع، كل هذا يجعل من المراجعة تختلف باختلاف النواحي والزوايا التي ينظر إليها.

أولاً: المراجعة من حيث زاوية الإلزام القانوني :

تنقسم المراجعة من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين:

1. مراجعة إلزامية:

وهي المراجعة الملزمة تنص القوانين في الدولة المعنية ومثال ذلك القوانين المنظمة لشركات المساهمة في مختلف الدول فمن أهم ما نص عليه هذه القوانين ضرورة تعيين مراجع الحسابات أو ما يعرف بمراقب الحسابات قانوني للشركة يتولى مراجعة حساباتها وقوائمها المالية، وقد جرى العرف في هذا المجال أن يقوم مجلس إدارة الشركة

¹ مايدة محمد فيصل، دور محافظ الحسابات في تقييم الرقابة الداخلية- دراسة ميدانية، مجلة روى الاقتصادية، جامعة حمه لخضر الوادي- الجزائر، مجلد(8)، العدد(2)، سنة2018، ص17.

²وليم توماس، أمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، دار المريح للنشر، الرياض، سنة 1997، ص26.

قرار تعيينه وتحديد أتعابه، ومن ناحية أخرى قد تنص القوانين النظامية في بعض الشركات في القطاع الخاص على ضرورة مراجعة حساباتها عن طريق مراجع قانوني متخصص¹.

وفي هذا المجال تظهر المراجعة الإلزامية واضحة بالنسبة للهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الجهاز الإداري في الدولة والتي تقضي جميع القوانين المنظمة لها بذلك وغالبا تتولى تدقيق ومراجعة أنشطة هذه الوحدات والهيئات والمؤسسات العامة للأجهزة الرقابية المتخصصة في كل دولة ومثال ذلك الجهاز المركزي للمحاسبة في لبنان وديوان المراقبة العامة في السعودية إلى غير ذلك من الدول².

2. مراجعة إختيارية :

وهي مراجعة التي تتم دون إلزام قانوني ويطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة، ففي الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو ذات المسؤولية المحدودة وذات الشخص الوحيد يسعى أصحابها إلى طلب الإستعانة بخدمات المراجع الخارجي بغية الإطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركات وخاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد، نص المشرع الجزائري في القانون التجاري وفي مادته (584) على تعيين مندوب للحسابات في حالة الإقتضاء لذلك³.

ثانيا: المراجعة من حيث مجال أو نطاق المهمة:

تنقسم المراجعة حسب هذا التصنيف إلى مراجعة شاملة ومراجعة جزئية .

1. المراجعة الشاملة " الكاملة " :

في هذا النوع من المراجعة لا يكون للمراجع نطاقا محدد للفحص، بل يقوم بفحص البيانات والسجلات المتعلقة بجميع العمليات التي تتم على مستوى المؤسسة خلال الفترة المحاسبية محل المراجعة، هذا النوع من المراجعة ينص عليه القانون في شركات الأموال، وتشمل جميع العمليات التي جرت خلال الدورة المالية، حيث لا يتم فيها تحديد نطاق أو مجال للمراجعة، بل أن المراجع ملزم بإبداء رأيه عن مدى عدالة القوائم المالية وسلامتها ككل

¹ السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية " المعايير والقواعد"، دار الكتاب الحديث، القاهرة- مصر، سنة 2008، ص 44.

² السيد محمد، نفس المرجع، ص 44.

³ محمد التهامي، طواهر مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات " الاطار النظري والممارسة التطبيقية"، ديوان المطبوعة الجامعية، الجزائر، طبعة الثانية، سنة 2005، ص، ص 21-

بغض النظر عن نطاق الفحص والجوانب التي شملتها إختبارته والمراجع في هذا النوع من المراجعة تترك له حرية تحديد العناصر التي يشملها الفحص، ولكن مسؤوليته كاملة عن كل الجواب حتى ولو لم يشملها فحصه.¹

2. المراجعة الجزئية:

وهي تلك المراجعة التي تتضمن وضع قيود على نطاق أو مجال المراجعة يقتصر عمل محافظ الحاسبات على بعض العمليات دون غيرها، وتقوم الجهة التي عنيت محافظ الحاسبات بتحديد تلك العمليات، وعليه فإن مسؤولية محافظ الحاسبات تنحصر في مجال المراجعة الذي حدد له فقط، كما يتعين وجود إتفاق أو عقد كتابي فيمثل هذه الحالات يبين حدود المراجعة والهدف المراد تحقيقه، ويتعين على محافظ الحاسبات من ناحية أخرى أنيبرر في تقريره تفاصيل ما قام به من عمل لتحديد مسؤولية بوضوح لمستخدمي ذلك التقرير وما يرتبط به من قوائم ومعلومات.²

ثالثا: المراجعة من حيث زمن تنفيذها:

يمكن أن ننظر من هذه الزاوية إلى أنواع المراجعة ونميز بين نوعين هما المراجعة المستمرة والتي هي غير محددة بالوقت والمراجعة النهائية والتي هي محدودة بالتوقيت وعادة تكون عند نهاية الدورة المحاسبية.

1. المراجعة النهائية :

تعتمد المراجعة النهائية في المنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك لأن المراجع يبدأ عمله بعد إقفال الدفاتر وترصيد الحسابات، وفي هذا ضمان لعدم حدوث أي تعديل للبيانات بعد مراجعتها، كما أنه يؤدي إلى عدم حدوث إرتباك في العمل داخل المنشأة، وذلك لعدم تردد المراجع ومساعدته على المنشأة بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى تخفيض احتمالات السهو من جانب القائمين بعملية المراجعة، تعتبر تكاليف المراجعة النهائية منخفضة نسبيا مقارنة بالمراجعة المستمرة، بالرغم من هذه المزايا التي تتمتع بها المراجعة النهائية إلا أن هناك خطر حدوث الاحتمالات التالية :³

¹ شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، سنة 2011/2012، ص 25.

² بولجبال فريد، أثر استخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة التقارير محافظ الحاسبات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، سنة 2017/2018، ص 15.

³ سردوك فاتح، دور المراجعة الخارجية للحسابات في خفض بمصداقية المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2003/2004، ص 39.

✓ تأخير النتائج؛

✓ حدوث إرتباك في مكتب المراجعة نظرا للضغط الموسمي الناتج عن المراجعة؛

✓ عدم إكتشاف الغش، الأخطاء والتلاعب في حينها؛

✓ عدم القيام مراجع الحسابات بالفحص على مستوى المرغوب.

وترجع هذه الإحتمالات إلى قصر الفترة الزمنية اللازمة للقيام بعملية مراجعة الحسابات، وذلك لأن المراجع يلتزم بإنهاء عملية المراجعة وإبداء الرأي الفني المحايد في تاريخ محدود وفقا لقانون الشركات ونظام الشركات، أو ما إذا كانت تواريخ نهاية السنة المالية للشركات واحدة أو متقاربة، وكذلك ضغط العمل في مكتب المراجعة.¹

2. المراجعة المستمرة:

يقوم المراجع في هذا النوع من المراجعة بفحص وإجراء الإختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية على مدار السنة المالية للمؤسسة، إذ عادة ما يتم ذلك بطريقة منظمة ووفقا لبرنامج زمني مضبوط مسبقا ويستجيب إلى الإمكانات المتاحة، والواقع أن هذا النوع من المراجعة يصلح للمؤسسات الكبيرة الحجم إذ يصعب في ظلها على المراجعة النهائية من تحقيق الأهداف²، وفي الأخير نشير إلى أن لهذا النوع من المراجعة محاسن ومساوئ وهي على النحو التالي :

1.2 مزايا المراجعة المستمرة:

ونذكر منها:³

✓ متابعة عمليات المنشأة أولا بأول وسرعة إكتشاف الأخطاء؛

✓ معالجة الأخطاء أول بأول بمجرد اكتشاف دون الإنتظار حتى نهاية السنة؛

✓ المساعدة في حل أي مشاكل بمجرد ظهورها دون الإنتظار فترة طويلة بعد نهاية السنة المالية؛

¹ سردوك فاتح، نفس المرجع السابق، ص39.

² محمد التهامي، طواهر مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص24.

³ السيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص، ص46-47.

✓ المساعدة في زيادة نطاق الفحص والتدقيق؛

✓ الإنتهاء من عملية المراجعة في وقت مناسب دون إنتظار فترة طويلة بعد نهاية السنة المالية؛

✓ المساعدة على إنجاز الأعمال في الوقت المناسب وبشكل منتظم على مدار السنة المالية نظرا لشعور العاملين بوجود المراجع وتردده عليهم بصفة مباشرة؛

✓ المساعدة في إنتشار عمل المراجعة والفحص والمتابعة داخل المكاتب المراجعة على مدى السنة المالية مما يتيح فرصة التدريب والتعليم بالنسبة للعاملين في هذه المكاتب من المراجعين حديثي العهد بالمراجعة أو حديثي التخرج.

2.2 عيوب المراجعة المستمرة:

قد يترتب على إتباع أسلوب المراجعة المستمرة بعض المشاكل والعيوب ومن هذه المشاكل مايلي : ¹

✓ قد يحدث نوع من التلاعب بعد أن ينتهي المراجع من مراجعته حيث من الطبيعي في ظل هذه الحالة ألا يقوم المراجع بمراجعة ما قام بمراجعته مرة أخرى؛

✓ قد يؤدي تردد المراجع على المنشأة بصفة مستمرة قد تنشئ نوع من علاقات الصداقة بين المراجع ومساعديه وبين العاملين في المنشأة مما يؤدي أو قد يؤثر في بعض الأحيان على مبدأ أو صفة الحياد التي يجب أن يتمتع بها؛

✓ قد يؤدي تردد المراجع بصفة دائمة ومستمرة لفحص ما تم ومراجعة الأعمال على إرتباك العمل بين العاملين في المنشأة خاصة إذا قام بزيارتها في أوقات غير مناسبة.

رابعاً: من حيث الجهة التي تقوم به:

تنقسم المراجعة من حيث الجهة التي تقوم بها إلى نوعين:

1. المراجعة الخارجية: تقوم بها جهة مستقلة من خارج المؤسسة وقد تكون مكتب من مكاتب المحاسبة والمراجعة بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص والجهاز المركزي بالنسبة لقطاع العام. حيث أن الوظيفة الأساسية للمراجع

¹ السيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص، ص47-48.

الخارجي هي فحص مستندي لدفاتر وسجلات المؤسسة فحصا فنيا ودقيقا ومحايذا للتحقيق من أنها قد تمت فعلا في إطار إجراءات سليمة وصحيحة تثبت جديتها، وأن عمل المراجع الخارجي لا يقتصر على تحقيق الهدف السابق فحسب بل يتعداه ليشمل إبداء الرأي في نظام الرقابة الداخلية أو بيان مدى تنفيذ السياسات الموضوعة للمؤسسة. والمراجعة الخارجية تقع عادة في نهاية المدة المالية كما أنها شاملة وكاملة حيث أن المراجع يعمل دون قيد ويتطلع على ما يريد متى يشاء وهي إلزامية تفرضها القوانين إلا أنها إختبارية أي تتم عن طريق عينة من كل نوع من أنواع العمليات المالية ومراجعتها دون القيام بمراجعة العمليات كلها، وختاما فإن تقرير المراجع الخارجي يرد نتيجة المراجعة وعادة ما يكون موضوع ثقة وتقدير لما يتمتع به من استقلال وحياد وعلم وخبرة ودارية وهو بالطبع مسؤول عما يتضمنه التقرير من بيانات وحقائق مالية وأراء مسؤولة على ذلك تحددها القوانين السائدة والمعمول بها.¹

2. المراجعة الداخلية: وهي المراجعة التي تقوم بها الموظف من داخل الشركة ويهدف أساسا إلى التحقيق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية الموضوعة و إكتشاف ومنع الأخطاء والتلاعب وهي تعتبر أداة الرقابة الداخلية.²

خامسا: من حيث الهدف من عملية المراجعة: وتنقسم إلى نوعين :

1. مراجعة القوائم المالية:

يتم إجراء مراجعة القوائم المالية لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية الشاملة Overoll «المعلومات التي يتم التحقق منها» تتفق مع معايير محدودة، وعادة ما تتمثل المعايير في مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، ورغم أنه يمكن أيضا مراجعة القوائم المالية المعدة وفقا للأساس النقدي Cash Basis أو وفقا لأي أساس محاسبي آخر يناسب المنظمة، وتشمل القوائم المالية بصفة عامة كل من قائمة المركز المالي (statenent of financial position)، قائمة الدخل (Income statement) وقائمة التدفقات النقدية (Statenent of cash flows)، وأيضا الملاحظات المرفقة بهذه القوائم (ootnotes).³

¹ محمد الفاتح، محمود البشير المغاري، المراجعة والتدقيق الشرعي، الأكاديمية الحديث الكاتب الجامعي - السودان، سنة 2018، ص10.

² خالد أحمد محمد حمودة، وآخرون، دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، العدد(5)، سنة2018، ص8.

³ ألفين أرينز، جيمس لويك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، أحمد حامد حجاج، دار المريخ - الرياض - السعودية، الجزء الأول، سنة2002، ص23.

2. مراجعة العمليات:

وتعني الفحص المنظم لأنشطة المؤسسة، غير المالية أو جزء منها تحقيق لأهداف معينة ترتبط بتقييم الأداء وتحسينه وتطويره وإصدار التوصيات بشأن ما يجب اتخاذه من إجراءات في هذا الخصوص ومن أمثلة هذا النوع من المراجعة تقييم مواعيد إقلاع وهبوط الطائرات في شركات النقل الجوي أو فحص وتقييم كفاءة فاعلية نظام المحاسبي الألي.¹

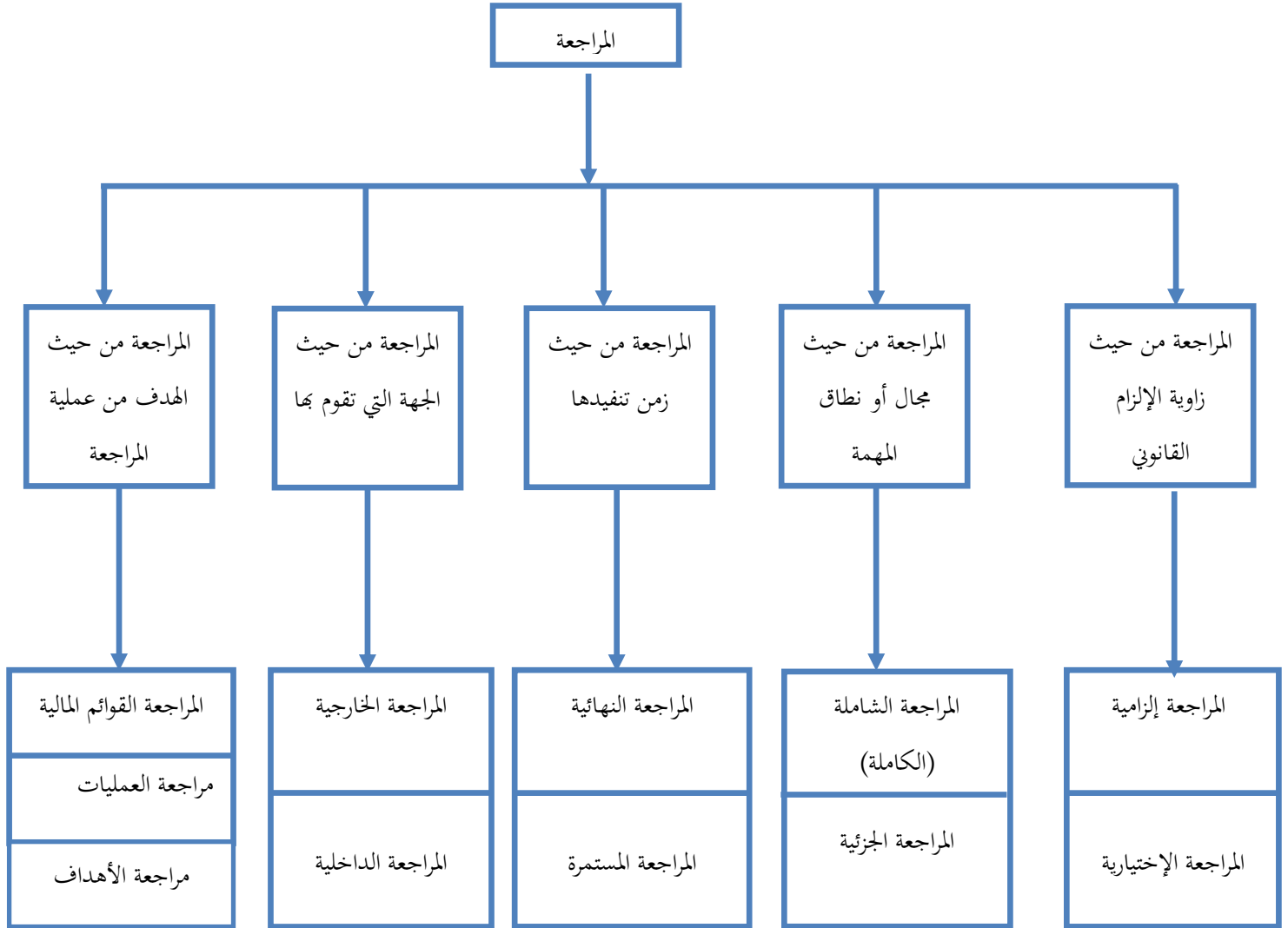
3. مراجعة الأهداف:

يهدف هذا النوع إلى التعرف فيها إذا كانت الشركة قد حققت الأهداف التي تأسست من أجلها، ويتطلب هذا النوع تحديد واضح لرؤية ورسالة الشركة، واستراتيجيتها والتي تعتبر الأساس لوضع أهداف الشركة طويلة وقصيرة الأجل. تقوم مراجعة الأهداف على قياس ومقارنة الأهداف الفعلية التي قامت الشركة بتحقيقها بتلك الأهداف المحددة مسبقا ومعرفة أوجه القصور في تحقيق تلك الأهداف وكيفية معالجتها.²

¹ بن الصديق محمد، واقع المراجعة الخارجية بين التشريع الجزائري والمعايير الدولية للمراجعة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة- بومرداس، سنة 2014/2015، ص 19.

² محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص 29.

شكل رقم (1-1): أنواع المراجعة



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مرجع، خالد أمين عبد الله، علم توفيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، الطبعة

السادسة، عمان، الأردن، سنة 2012، ص27.

المطلب الثالث: أهداف المراجعة وأهميتها

الفرع الأول: أهداف المراجعة:

أهداف المراجعة تعبر عن الغايات المرجو تحقيقها منها، وتمثيل الهدف الأساسي للمراجعة في التعبير عن الرأي عن عدالة عرض القوائم المالية، ولتحقيق ذلك يجب على المراجع تحقيق ستة أهداف تخدم كأهداف وسيطة كما أنها ترشد في التطبيق العملي لمعايير المراجعة¹، وهي تتطلب التحقق كالتالي:

أولاً: عرض القوائم «الإفصاح المالي»: لتحقيق من عرض القوائم «الإفصاح» فإن المراجع يجب أن يكون معنيا بالتحقيق من أن عناصر أو مكونات القوائم المالية قد تم تبويبها والإفصاح عنها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فعلى سبيل المثال فإننا نجد أن الإرادة عن عرضها لحسابات المدينين بقائمة المركز المالي إنما تزعم بأن هذه الحسابات ناتجة كلية من العمليات التجارية وأن مخصص الديون المشكوك فيها المناسب قد تم تحديده، كما أن الإدارة تزعم أيضاً بأن الالتزامات قصيرة الأجل بالميزانية ستستحق خلال سنة واحدة، ومن هنا فإن على المراجع أن ينفذ إجراءات المراجعة للتحقق من صحة مثل هذه المزاعم، وبطبع فإن الإفصاح يشمل ما جاء في صلب القوائم المالية أو ما لحق بها في شكل أو مرفقات، وبالطبع فإن هدف القوائم المالية يجب أن تنفذ ويستوفي بالنسبة لكافة العناصر الجوهرية بالقوائم المالية².

ثانياً: شرعية وصحة العمليات المالية «الشمولية»: أي ضروري التحقق من أن كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر خلال الفترة تعكس بشكل صحيح وفعال التغيرات في موارد والتزامات المؤسسة خلال هذه الفترة، والتحقق من شرعية وصحة العمليات يتضمن هدفين فرعيين أولهما أنه للمساعدة على التحقق من شرعية وصحة العمليات فإن هذه العمليات يجب أن تكون مؤيدة ومدعمة بنظام جيد للرقابة الداخلية ومن هنا كانت المسؤولية المراجع المتعلقة بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعمول به بالنسبة لكل عملية من العمليات المالية والمسجلة بالدفاتر، ذلك لأن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية يساعد المراجع على تقرير طبيعة وتوقيت ومدى اختيارات الأساسية الواجب أدائها بالنسبة لكل رصيد من أرصدة الحسابات المختلفة، وبحيث يتمكن المراجع من إبداء رأيه

¹ أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الاسكندرية- مصر، سنة 2006، ص 29.

² وليم توماس، أمرسون هنكي، مرجع سبق ذكره، ص 318.

بخصوص عدالة وصدق عرضها، أما الهدف الفرعي الآخر فإنه يتطلب من المراجع التأكد من أن هناك تأييد مستندي ملائم للعمليات المالية التي نتج عنها هذه الأرصدة للحسابات.¹

ثالثا: التحقق من الملكية والحقوق والالتزامات: يجب على المراجع أن يتحقق من الملكية للعديد من الأصول، ومع أن الحياة تعتبر قرينة على الملكية لبعض الأصول إلا أنه يتعين اتخاذ إجراءات إضافية للتأكد من أن الأصول المسجلة بالدفاتر مملوكة للوحدة، فعلى سبيل المثال يمكن فحص العقود المسجلة للتحقق من ملكية العقارات، وفحص الفواتير « عقود » الشراء والبيع لتحقيق من ملكية المخزون من البضائع، كما يقتضي الأمر أن يتحقق المراجع من أن الحقوق والالتزامات المدرجة بقائمة المركز المالي للوحدة الناتجة عن معاملات هذه الوحدة وأنه لا توجد أي من هذه الحقوق والالتزامات لم تسجل بالدفاتر ويمكن للمراجع أن يستخدم أسلوب المصادقات في هذا الصدد.²

رابعا: التحقيق من التوزيع الزمني للمعاملات: ينطوي هذا الهدف على ضرورة تحقيق المراجع من أن الإيرادات والنفقات قد تم توزيعها بشكل سليم على الفترات المحاسبية الأمر الذي يتطلب تحقيق كافة المعاملات التي حدثت قبل نهاية الفترة المالية وتم تسجيلها كجزء من المعاملات هذه الفترة ويمكن استيفاء هذا الهدف بفحص التسلسل الرقمي للمستندات وتحديد ما يخص الفترة الحالية وإجراء قيود التسويات اللازمة بخصوص المقدمات والمستحقات وتقدير المخصصات المختلفة إلخ.³

خامسا: التقويم: يتمثل التقويم الأصول غير النقدية هدفا هاما بالنسبة للمراجع، وعادة ما تقوم الأصول على أساس التكلفة غير المستفيدة أو التكلفة التاريخية وذلك طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، بالطبع فإن هذا الهدف من أهداف المراجعة يجب أن يستوفي ويطبق بالنسبة لكافة الأصول غير نقدية.⁴

سادسا: الوجود « الحدوث »: يمثل التحقق والتأكد من الوجود هدفا من أهداف مراجعة كافة حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية، فمسؤولية المراجع الأساسية فيما يتعلق بحسابات الخصوم فإن مسؤولية المراجع

¹ بن عمارة كهيبة، المراجعة الخارجية وسيلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2012/2013، ص 37.

² محمد نصر الهواري، محمد توفيق محمد، أصول المراجعة والرقابة الداخلية " التأصيل العلمي والممارسة العلمية"، كلية التجارة، جامعة الجزائر 3، سنة 2012/2013، ص 20-21.

³ محمد نصر الهواري، محمد توفيق محمد، نفس المرجع، ص 21.

⁴ بن عمارة كهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

تتمثل في التحقق من أن الالتزامات الموجودة المسجلة بالدفاتر، وبالطبع فإن الإجراءات التحقق من الوجود إنما تعتمد على طبيعة العنصر وفعالية تكلفه الحصول على الدليل.¹

الفرع الثاني: أهمية المراجعة:

تعود أهمية المراجعة إلى كونها وسيلة لها غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في إتخاذ قراراتها ورسم سياساتها ومن الأمثلة على هذه الطوائف والفئات المديرين والمستثمرين الحاليين والمستقلين والبنوك ورجال الأعمال والاقتصاد والهيئات الحكومية المختلفة، ونفقات العمال وغيرها .

أولاً: إدارة الشركة «المؤسسة»: إن إدارة المؤسسة تعتمد اعتماداً كلياً على البيانات المحاسبية في وضع الخطط، ومراقبة الأداء وتقييمه ومن هنا تحرص أن تكون تلك البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة.²

ثانياً: رجال الأعمال والمستثمرين: ازداد اهتمامهم بالقوائم المالية المعتمدة وما تحويه من بيانات محاسبية في تحليلها، حيث تعتمد الدقة في تقديراتهم وكفاءة برامجهم على دقة البيانات المحاسبية المعتمد عليها وذلك من خلال توجيه مدخراتهم استثماراتهم لكي تحقق لهم أعلى عائد ممكن تحقيقه.³

ثالثاً: البنوك: تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك والمؤسسات الإقراض، وقبل أن توافق هذه البنوك على منح تلك القروض، فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المؤسسات من قبل مراجع الحسابات قانوني مستقل ومحايد، وذلك لضمان قدرة هذه المؤسسات على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة.⁴

رابعاً: الدائنون والموردون: إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعاملات التي تتم بين بين المؤسسة وبين مورديها ودائنيها حيث يمكن أن يستعينوا برأي المحافظ في القوائم المالية والمركز المالي، كما أن درجة السيولة والربح

¹ ولیم ترماس، أمرسون هنكي، مرجع سبق ذكره، ص 320.

² فتحة أميرة، دور المراجعة الجبائية في تحقيق الأمن الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، سنة 2018/2017، ص 8.

³ عامر حاج دحو، التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداة المؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أحمد دارية - أدرار، سنة 2018، ص 15.

⁴ حكيمة منيعي، تقرير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الحاج الأخضر - باتنة، سنة 2009/2008، ص 13.

تعدان ذات أهمية قصوى لهم، وبالتالي هي تعتبر كأساس لتقرير سلامة الحالة المالية للمؤسسة، تكمن أهمية مراجع الحسابات للدائنين والموردين في :¹

✓ تقييم الوضع المالي للمؤسسة معها ودرجة السيولة وصحة أصولها، وقيمة الإلتزامات ومدى قدرتها على سداد إلتزامات في مراعتها؛

✓ تقييم مدى القدرة على الإستمرار في التعامل مع المؤسسة.

خامسا: نقابات العمال:

تعتمد نقابات العمال أيضا على القوائم المالية المراجعة في تحسين أوضاع العمال من خلال مفاوضات مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح وغيرها.²

سادسا: الهيئات الحكومية:

تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض، منها النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة، أو فرض الضرائب وهذه جميعا تعتمد على بيانات واقعية وسليمة بالإضافة إلى أن بعض الدولة تقوم بتحديد أسعار بعض المنتجات أو تقديم إعانات مالية لبعض المؤسسات، ولا يمكن للدولة القيام بذلك دون بيانات موثوقة فيها معتمدة من جهات محايدة تقوم بفحص هذه البيانات فحصاد دقيقا.³

¹ بولجبال فريد، مرجع سبق ذكره، ص12.

² ديلمي ناصر الدين، دور المراجع الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفق للمعايير المحاسبية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف، سنة 2018/2017، ص 6.

³ لخنداري عبد الجليل، أثر المخاطر المراجعة على جودة المراجعة الخارجية في البيئة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، سنة 2019/2018، ص 9.

المبحث الثاني: مدخل حول المراجعة الداخلية

ظهرت المراجعة الداخلية نظر الاحتياجات لمسيري المؤسسات من أجل فحص البيانات المحاسبية وتقييم أنظمتها الرقابية الداخلية لاتخاذ القرارات على أساس معلومات حقيقية وصحيحة.

المطلب الأول: نشأة المراجعة الداخلية

تم ظهور المراجعة الداخلية عبر مراحل التالية:

الفرع الأول: المرحلة من الثلاثينيات إلى 1940م

في هذه المرحلة ظهرت المراجعة الداخلية كفكرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الأسباب الأساسية التي أدت ظهورها الى رغبة المؤسسات الامريكية في تخفيض ثقل المراجعة الخارجية، خاصة اذا علمنا التشريعات الامريكية كانت تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل في الاسواق المالية الى اخضاع حساباتها لمراجعة خارجية حتى يتم المصادقة عليها، ولكن بقي دور المراجعة الداخلية مهمشا حيث أمها لم تحض بالاهتمام اللازم في بادئ الامر.¹

الفرع الثاني: المرحلة من 1941 إلى 1971م

وفي هذه المرحلة انتظم المراجعون الداخليون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941م وكونوا ما يسمى بمعهد المراجعين الداخليين (I.I.A)، والذي عمل منذ إنشائه على تطوير هذه المهمة وتنظيمها، وتماشيا مع التطورات الاقتصادية الحديثة، قام هذه المعهد بتعديل تعريفها سنة 1947م ثم سنة 1957م و 1971م، بحيث نلاحظ تطور أهدافها من نظرة محاسبية محضة تعتمد على اكتشاف الاخطاء والغش والتلاعبات إلى أن أصبحت تهتم بكل نشاطات ووظائف المؤسسة.²

¹ شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لجمع سوناتراك الدورة " مبيعات مقبوضات"، مذكرة مقدمة تدخل ضمن المتطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع ادارة الاعمال، جامعة الجزائر، سنة 2003/2004، ص 69.

² شعباني لطفي، نفس المرجع، ص 69.

الفرع الثالث: مرحلة من 1971م إلى وقتنا الحاضر

أما بالنسبة للوقت الحاضر فقد أصبحت المراجعة الداخلية بالغة الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العمليات الإدارية المعاصرة، فبعدما كان نطاقها ضيق يقتصر فقط على مراجعة القيود والسجلات المالية توسعت لتشمل المجالات الإدارية والتشغيلية، بالنسبة للجزائر تعتبر المراجعة الداخلية أكثر حداثة من ذلك، وتم الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنها الأول مرة في العدد الثاني من الجريدة الرسمية الجزائرية، وذلك من خلال المادة 40 الفصل الثامن من القانون 88-01، المؤرخ في 23 جماد الأولى الموافق 12 جانفي 1988م والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، وكان نص المادة " يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسيرها".¹

المطلب الثاني: تعريف المراجعة الداخلية وخصائصها

إن تعريف المراجعة الداخلية ليس بأمر جديد فقد عرف منذ فترة زمنية طويلة ومر بمراحل تطور عديدة، فبعد أن كانت الرقابة مالية مستمرة هدفها اكتشاف الأخطاء والغش، أصبح يقوم على شمولية التدقيق النوعي والاستشاري لتحسين الأداء، كما سيتم ذكر بعض الخصائص الخاصة بها.

الفرع الأول: تعريف المراجعة الداخلية

يعرفها المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية (IFACI) على أنها نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى تقديم ضمانات للشركة عن درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها، بالإضافة إلى النصائح والعمل على تحسين ومساعدتها في خلف القيمة المضافة²

عرف مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية (A.I.I) على أن المراجعة الداخلية هي وظيفة يؤديها موظفون داخل المشروع وتتناول فحصا انتقاديا للإجراءات والسياسات، والتقييم المستمر للخطط والسياسات

¹ راجع بلال، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية - دراسة عينة من المراجعين الداخليين -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في شعبة العلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقرة* بومرداس*، سنة 2014/2015، ص43.

² كريم قوية، أثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة* بومرداس*، سنة الثانية عشر، العدد 22 جوان 2017، ص131.

الادارية واجراءات الرقابة، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الادارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها سليمة، دقيقة وكافية".¹

عرفت أيضا المراجعة الداخلية هي وظيفة تقييمية مستقلة تنشأ داخل التنظيم معين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم.²

حيث عرفها المعهد المراجعين الداخليين (I.I.A) سنة 1999م على أنها " نشاط تأكيدى استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة المخاطر والرقابة، والتوجيه {التحكم}"³.

ومن تعريف نستنتج أن المراجعة الداخلية أصبحت:

تأكيدية: اي تطمئن الادارة العليا بان المخاطر التي تواجه المؤسسة موضوعية تحت السيطرة ويتعامل معها بشكل مناسب.

استشارية: تقدم الادارة المؤسسة كل الدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

مستقلة: اي انها وظيفة عن كل الوظائف الاخرى بالمؤسسة ومرتبطة الا بالادارة العليا للمؤسسة فقط.

موضوعية: ان مراجع الداخلي يؤدي مهامه المطلوبة منه بأداء جيد وموضوعي.⁴

وقد عرفها المجمع العربي للمحاسبين بأنها " وظيفة داخلية تابعة إدارة المنشأة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الادارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى".⁵

¹ عيادي محمد لين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات الخاسي للمؤسسة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2008/2007، ص105.

² محمد سمير الصبان، وآخرون، الرقابة ومراجعة الداخلية، دار الجامعة للنشر الإسكندرية، سنة 1996، ص103.

³ محمد فوزي محمد السيد، أثر وظيفة المراجعة الداخلية للاستدامة على قيمة الشركة (في ظل الافصاح وبدائل الاسناد)، مدرس المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، دار التعليم الجامعي، سنة 2019، ص23.

⁴ زين يونس، عوادي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص8.

⁵ أسعد مبارك حسين، وآخرون، دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي بالجامعات الحكومية بولاية البحر الأحمر، مجلة العلوم اقتصادية، جامعة النيلين - كلية التجارة، جامعة للبحر الاحمر - كلية اقتصاد، 2016، ص6.

ومن خلال تعريفات السابقة يمكن الوصول إلى المراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة داخل المؤسسة تقوم على أساس فحص وتقييم الجوانب المادية والغير المادية داخل المؤسسة وتقديم النصح والإرشاد للإدارة .

الفرع الثاني: خصائص المراجعة الداخلية

أن هناك مجموعة من الخصائص للمراجعة الداخلية تتمثل في الآتي: ¹

- ✓ وظيفة تنشأ داخل المنشأة ويترتب على هذا ضرورة أن توجد بالهيكل التنظيمي بالمنشأة؛
- ✓ يقوم بها موظفون من داخل المنشأة وتابعون لها؛
- ✓ مهمتها فحص وتقييم أنشطة المنشأة؛
- ✓ لا يؤدي القيام بها إلى إنجاز أعمال تنفيذية؛
- ✓ أن يتم تأديتها بطريقة موضوعية؛
- ✓ من يقوم بها يكون مستقلاً عن الأنشطة محل الفحص والتقييم؛
- ✓ تحدد الإدارة مجال ونطاق عملها.
- ✓ التحقق من دقة المعلومات المالية وإمكانية الوثوق بها ودراسة الطرق المستخدمة لقياس وعرض هذه المعلومات²؛
- ✓ دراسة وتقييم طرق حماية الأصول والتحقق من وجود تلك الأصول؛
- ✓ فحص النظم الموضوعية للتحقق من الالتزام بالسياسات والخطط والجراءات والقوانين التي يكون لها أثر واضح على العمليات والتقارير؛
- ✓ تقييم مدى اقتصادية وكفاءة استخدام الموارد؛

¹ عادل حسن محمد الشيخ إسماعيل، دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي والمحاسبي لقطاع التأمين، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، سنة 2016، ص47.

² كامل السيد أحمد العشماوي، عادل عبد الرحمن أحمد، أساسيات المراجعة ومعاييرها، جامعة القاهرة- كلية التجارة، طبعة محفوظة للمركز، سنة 2006، ص138.

✓ فحص العمليات من أن النتائج تتوافق مع الأهداف المحددة.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية المراجعة الداخلية

سوف نتطرق في هذا المطلب لتحديد كل من أهمية وأهداف المراجعة الداخلية

الفرع الأول: أهمية المراجعة الداخلية

تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها وسيلة لها غاية تهدف إلى خدمة العديد من الأطراف ذات العلاقة يمكن ذكرها على الشكل الآتي: ¹

✓ تدعيم الوظيفة الرقابية لإدارة المؤسسة ؛

✓ كشف الأخطاء ومنع الغش والانحرافات عن السياسات الموضوعة؛

✓ مساعدة إدارة المؤسسة على معرفة النقائص الموجودة في نظام الرقابة الداخلي؛

✓ تخفيض التكاليف وذلك راجع إلى قلة التدخل المراجع الخارجي؛

✓ تساهم في اتخاذ القرارات الخاصة بالمستثمرين بشأن الاستثمار في المؤسسة أو عدم المغامرة بأموالهم.

✓ محاولة تحسين الإداء الرقابي والمحافظة عليه²؛

✓ تقوم باقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعة داخل المشروع، وطمأنة الإدارة على سلامة ودقة المعلومات المقدمة لها؛

✓ تشكل المراجعة الداخلية إداة فعالية تستخدمها الإدارة في رصد فعالية العمليات وتقييد بالسياسات الشركة؛

✓ التأكيد على دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها؛

¹ لويذة مجاز وآخرون، دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والادارية (JAES)، جامعة غرداية (الجزائر)، المجلد(1)، العدد(2)، سنة 2019، ص25.

² أسامة عمر ابراهيم محمد، الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في زيادة موثوقية التقارير المالية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، سنة 2017، ص27.

✓ تسعى في تخصيص الموارد المتاحة بصورة مثلى؛

✓ الاشراف على مدى التزام بالقوانين واللوائح حول النظم الموضوعة؛

✓ وضع الخطط والمراقبة التقييم الإداء؛

✓ تعمل على قياس وتقويم فاعلية نظم الرقابة واجراءاتها في المشروع ومدى التزام السياسات الادارية الموضوعة.

يتضح للباحث من أهمية المراجعة الداخلية أنها أصبحت نشاط تقويميا وأداة فعالة تساعد إدارة المؤسسة في رفع جودة الأعمال والكفاءة الأداة، وأن المراجعة الداخلية أصبحت تكسب مزيد من الأهمية نظر للتغيرات المستمرة والتحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الثاني: أهداف المراجعة الداخلية

إن هدف المراجعة الداخلية، أصبح السعي لتعظيم القيمة للأطراف المرتبطة بالنشاط من خلال المساهمة في تحسين الأداء وخفض التكاليف والعمل مع الإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للوحدة الاقتصادية، وتتمثل هذه الأهداف في ما يلي:

أولاً: هدف الحماية: وهو يتمثل بهدف حماية أصول الشركة، والتأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية ودور المراجع الداخلي تمثل في: ¹

✓ التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية المعدة؛

✓ حماية أصول الشركة؛

✓ التأكد من الاستخدام الاقتصادي الكفاء للموارد؛

✓ التأكد من إنجاز الأهداف الموضوعة للعمليات التشغيلية.

¹خلادي راضية، دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية وانعكاساته على الحكومة الشركات، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والادارية، جامعة يحي فارس - مدية (الجزائر)، المجلد(2)، العدد(2)، سنة 2020، ص15.

ثانيا: هدف البناء: ويتحقق هدف البناء من خلال التركيز على معالجة ومتابعة التوصيات والعمل على التحسين والتطوير المستمر، في مختلف مجالات نشاط الشركة. ويواجه المراجع الداخلي غالبا بمعارضة من الادارة الوسطى والتنفيذية في الشركة وذلك خلال قيامه بمراجعة العمليات لأن المراجع هنا يقيم عمل الادارة ويعطى اقتراحات بشأها¹. ولتحقيق هذه الأهداف تقوم المراجعة الداخلية بعدة خدمات في المؤسسة أهمها:

1. خدمات وقائية: هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يضعها المراجع الداخلي في المؤسسة لتحقيق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة أو الاختلاس أو الهدر {الإسراف} وحماية السياسات المختلفة في الشركة من تحريفها أو تغييرها دوم مبرر.

2. خدمات تقييمية: تتمثل في الأساليب والاجراءات التي يستخدمها المراجع الداخلي في مجال قياس وتقييم مدى فعالية نظم واجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة، وقد يستخدم المراجع الداخلي نفس الأدوات يستخدمها المراجع الخارجي بالتعاون معا لما في ذلك من تيسير لمهمة كل منهما.

3. خدمات علاجية: تتمثل في الأساليب والاجراءات التي يستخدمها المراجع الداخلي في مجال تصحيح اي أخطاء اكتشفها أو التوضيحات التي يتضمنها تقرير مراجعته والخاصة بإصلاح اي أخطاء أو علاج أوجه القصور في مختلف نظم المؤسسة.

4. خدمات إنشائية: وهي تتمثل في مساعدة المراجع الداخلي لإدارة المؤسسة في توفير البيانات الملائمة في مجال تحسين الأنظمة الموضوعة داخل الشركة سواء كانت هذه الأنظمة إدارية أو مالية أو فنية.²

ثالثا: هدف التطوير: يتمثل هذا الهدف في وظيفة المراجعة التي تعد وظيفة علاجية وإرشادية تتناول الفحص ومراجعة وتبعية وتحديد وتحليل النتائج الايجابية والسلبية ووضع الحلول لها ورفعها بتوصيات ومقترحات إلى الادارة فضلا عن توفير وتزويد هذه الادارة بالبيانات والمعلومات الخاصة بهذه النتائج التي تشمل جميع أوجه نشاط المؤسسة، وهناك أهداف ثانوية أخرى تتمثل في:³

✓ المحافظة على أملاك المؤسسة من الضياع أو سوء الاستعمال أو الاختلاس؛

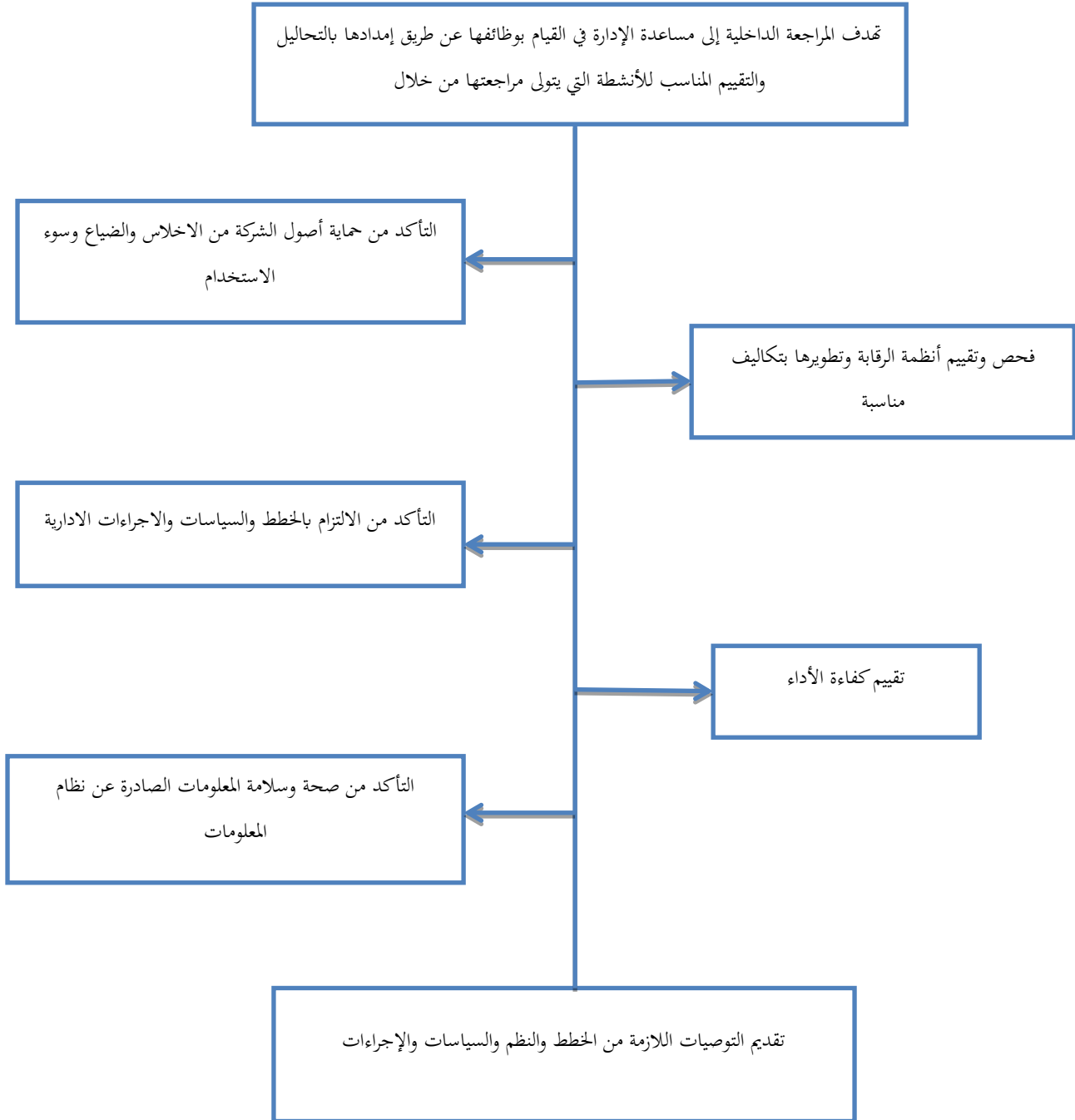
¹خلادي راضية، مرجع سبق ذكره، ص15.

²عميادي محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص105.

³ رضا خلاصي، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة للطباعة ونشر والتوزيع- الجزائر، سنة 2013، ص، ص47.48

- ✓ التأكد من دقة البيانات المحاسبية المستعملة في الدفاتر والسجلات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ومتابعة تنفيذها والقيام بتحليل البيانات تحليلًا سليماً؛
- ✓ اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات في الوقت المناسب والعمل على تصحيحها ومنع تكرارها في المستقبل؛
- ✓ مراعاة التزام الموظفين بالسياسات والاجراءات المرسومة؛
- ✓ التحقق من وجود حماية كافية للأصول المؤسسة ضد الفقد والسرقة؛
- ✓ الحكم على امكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية والاحصائية واتخاذها كأساس للقرارات الادارية الناجحة؛
- ✓ تقييم عمل الأفراد ومدى قدرتهم على تحمل المسؤولية؛
- ✓ تقييم كفاءة استخدام الموارد والاصول من الناحية الاقتصادية؛
- ✓ التحقق من أن المصروفات لا تنفق إلا في الأغراض الهامة والتأكد من تحصيل الإيرادات.

الشكل (1-2): أهداف المراجعة الداخلية



المصدر: رضا خلاصي، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2013، ص 49.

المطلب الرابع: أنواع المراجعة الداخلية

إن مجال تدخل وتطبيق المراجعة الداخلية واسع جداً، بحيث يذهب إلى رقابة وجود الاستراتيجيات على مستوى المؤسسة إلى غاية مراجعة وفحص والتأكد من احترام القوانين، التنظيمات والإجراءات، لهذا الغرض تنوعت أصناف المراجعة الداخلية وهي كالتالي:

1. المراجعة المحاسبية والمالية

2. المراجعة العملياتية

3. المراجعة الاستراتيجية

الفرع الأول: المراجعة المحاسبية والمالية Audit Comptable et Financier

ترتكز هذه المراجعة على رقابة صراحة وصحة الإجراءات المحاسبية، وكذلك التسجيلات المحاسبية والقوائم المالية الناتجة عنها. وتنتمي المراجعة المحاسبية والمالية عادة إلى مجال المراجعة الخارجية حيث تصادق على مصداقية وصحة الحسابات وذلك بتطبيقها للمبادئ المحاسبية المتعارف.

ومفهوم المراجعة المحاسبية والمالية هو مفهوم حاذق جداً، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، لأن الفرق بين هذين النوعين، خاصة بالنسبة للمراجعة الخارجية التي تولى اهتمامها بالمصادقة على حسابات، وبالتالي فإن المراجعة الداخلية تهتم بطريقة سير دائرة أو قسم المحاسبة (التنظيم، طريقة العمل، تكوين المستخدمين...). وفي هذا الإطار تهدف المراجعة المحاسبية والمالية إلى فحص ومراجعة الوثائق المالية والمحاسبية لتجنب تفادي وقوع خطأ في التسيير.¹

¹ تريش نجود، تحليل العلاقة القائمة بين أفراد المؤسسة والمراجع الداخلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف 1، سنة

الفرع الثاني: المراجعة العملية Audit Opérationnel

يعتبر بعض المتخصصين أن مصطلح المراجعة العملية هو مرادف للمراجعة الداخلية، لكن الحقيقة غير ذلك، فالمراجعة العملية تشكل جزء من المراجعة الداخلية، وسمي هذا النوع بالمراجعة العملية لأنه يهتم بكل العمليات في المؤسسة وتتمثل أهدافها فيما يلي: ¹

✓ التأكد والتحقق من وجود وفعالية نظام وإجراءات الرقابة الداخلية، بما في ذلك التي تسمح بالتأكد من سلامة وصراحة المعلومات المالية، لأنه في الواقع المراجعة العملية التي لا تركز على المراجعة المالية تعتبر مراجعة غير كاملة؛

✓ ترقية وتطوير تطبيق سياسات الإدارة العليا للمؤسسة؛

✓ تقييم مدى ملائمة الموارد والمناهج مع الأهداف المسطرة؛

✓ تحليل الهياكل والتنظيم عن طريق تطبيق روح النقد من أجل تحسينها.

وللمراجعة العملية عدة مكونات، لا يمكنها الانفصال عن بعضها البعض في تطبيقاتها، وهي مدمجة كاملا في كل مهمة مراجعة وهي كالتالي:

أولا: المراجعة المطابقة:

في هذا النوع من المراجعة، يتأكد المراجع الداخلي من مدي توافق وتماشي وتطابق الأداء الفعلي لأعمال التي قامت بها المستويات الإدارية المختلفة مع ما رسمته الإدارة العليا من سياسات، وما سطرته من خطط وما اتخذته المؤسسة من تدابير وقرارات لمواجهة مواقف معينة (سياسات، خطط، قرارات)، وهي تتغير بحسب الاستراتيجية المتبعة. ²

¹ توام زهية، منهجية المراجعة الداخلية في البنوك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم تسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006/2007، ص82.

² كاروس أحمد، تصميم إدارة للمراجعة الداخلية كأداة لتحسين أداء وفعالية المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، سنة 2010/2011، ص56.

ثانيا: المراجعة الفعالية:

لا يملك المراجع مسبقا في هذا النوع من المراجعة مخططات أو مراجع حيث يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية مع مخطط أو مراجع جديد الذي يقوم بإعداده وفقا للمتطلبات الدولية المتعارف عليها وبالتالي يصبح المخطط مثالي يمكنه القيام بمهامه على أكمل وجه، ويجب على المراجع الداخلي في هذا النوع من المراجعة إصدار رأي على التطبيق الجيد للقواعد والقوانين ويذهب حتى لإصدار الرأي على نوعية هذا التطبيق، حيث يتأكد من فعالية إجراءات ونظم الرقابة الداخلية الموضوعية وأنه لا يوجد مكان أو فرصة للتعديل، أما في حالة العكس فعليه تقديم توصيات لتحسين الفعالية من أجل الوصول للأهداف المسطرة من طرف المؤسسة.¹

ثالثا: المراجعة التسييرية:

هذا النوع من المراجعة يتعدى الدور التقليدي للمراجعة حيث يذهب إلى حكم قدره الموارد البشرية والنظام الموضوع من استغلال الأمثل للمحيط والوسائل المتاحة، تتطلب هذه المهمة من المراجعين مستوى عال جدا وخبرة كافية نظرا لصعوبتها، بحيث يجب أن يكون حكمهم مصحوبا بتوصيات عن طريق معايير مختلفة، وهي كالتالي: ²

✓ مدى ملائمة الأهداف المسطرة؛

✓ ملائمة الوسائل المطبقة في مجال التسيير الداخلي والقيادة والوسائل البشرية؛

✓ الأدوات المحققة في إطار الأهداف المسطرة والمحيط.

وبالتالي تركز المراجعة التسييرية على مدى تقدير المراجع للسياسة الناتجة عن التسيير الذي يواجه استراتيجية المؤسسة، ولها دور آخر في تقييم المخاطر ونظام الرقابة الداخلية من طرف المراجعين وذلك طبقا للأهداف المسطرة للمؤسسة والتأكد من أن السياسة المتبناة منسجمة مع استراتيجيتها، وإذا كان عكس ذلك يتوجب البحث عن الحلول وتقديمها لتحسين الوضعية.

¹ محمد عبد الرؤوف سليمان، إبراهيم جابر السيد أحمد، الرقابة الداخلية على العمليات النقدية، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، سنة 2019 ص43.

² محمد عبد الرؤوف سليمان، إبراهيم جابر السيد أحمد، مرجع نفسه، ص، ص43-44.

الفرع الثالث: المراجعة الاستراتيجية L' Audit de Stratégie

وتسمى أيضا بمراقبة المديرية، ويفحص المراجع في هذه الحالة الانسجام العام بين مجموع السياسات والاستراتيجيات للمؤسسة مع المحيط الذي تنمو فيه هذه الأخيرة، وبالتالي، يهتم المراجع هذا بالانسجام وليس بتقييم السياسات، أي انسجام الاستراتيجيات التي تعتبر وظيفة من الوظائف الأخرى للمراجعة العملية¹.

وتجدر الإشارة إلى أن المراجعة الداخلية تهتم بالوظائف المالية والمحاسبية بنسبة 20 بينما تهتم بالوظائف العملية بنسبة 80.

المطلب الخامس: التمييز بين المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تمييز بين المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية، وقد تعتبر الرقابة الداخلية خطة وإدراك مبسط للتنظيم تهدف إلى حماية أصول المؤسسة وسجلاتها.

الجدول رقم (1-1): التمييز بين المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية

البيان	المراجعة الداخلية	الرقابة الداخلية
المفهوم	نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي وهو مصمم لإضافة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها ومساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتحسين فاعلية عمليات الرقابة والتوجيه.	تتضمن على الخطّة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في الشركة بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الانتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الادارية الموضوعية
الأهداف	* تحقيق أعلى كفاءة إدارية وإنتاجية من خلال القضاء على الإسراف واكتشاف الأخطاء والتلاعب في الحسابات * التأكد من صحة المعلومات المقدمة من للإدارة للاسترشاد بها في رسم الخطط واتخاذ القرارات وتنفيذها.	* حماية أصول المؤسسة * ضمان صحة ودقة المعلومات * تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام موارد الشركة * احترام السياسات الإدارية والالتزام بها * الحد من مخاطر الخطأ

¹ توام زهية، مرجع سبق ذكره ، ص 84.

الفصل الأول

أساسيات حول المراجعة والمراجعة الداخلية

* الجهات التي تمارس عمليات المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية	* موظفون من داخل المؤسسة	* الحكومة * الوزارة المالية * هيئات الرقابية المختصة التابعة للوزارة المالية * موظفون داخل الإدارات العامة
نطاق	تحدد الإدارة حدود ونطاق عمل المراجع الداخلي في فحص ومراجعة جميع العمليات المالية المسجلة في الدفاتر والسجلات وكذلك تقييم مدى كفاءة فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة حتى لو تم ذلك بالتعاون مع المراجع الخارجي، وتقييم مستوى أداء الأفراد لمسؤوليتهم ومهامهم	تعد الرقابة الداخلية وسيلة الإدارة وأدائها الفعالة في تنظيم سير العمل وضمان حسن أداء العمليات وتحقيق الرقابة الذاتية عليها، وحماية الأصول والأموال من كل عبث بها
التوقيت المناسب للأداء الفحص	يتم فحص العمل بعد تنفيذه، الهدف الأساسي من النظام الرقابة الداخلية	يتم إجراء الفحص في وقت واحد أثناء القيام بالعمل
موضوعها	للكشف عن الغش والخطأ	لضمان الامتثال لسياسات الإدارة

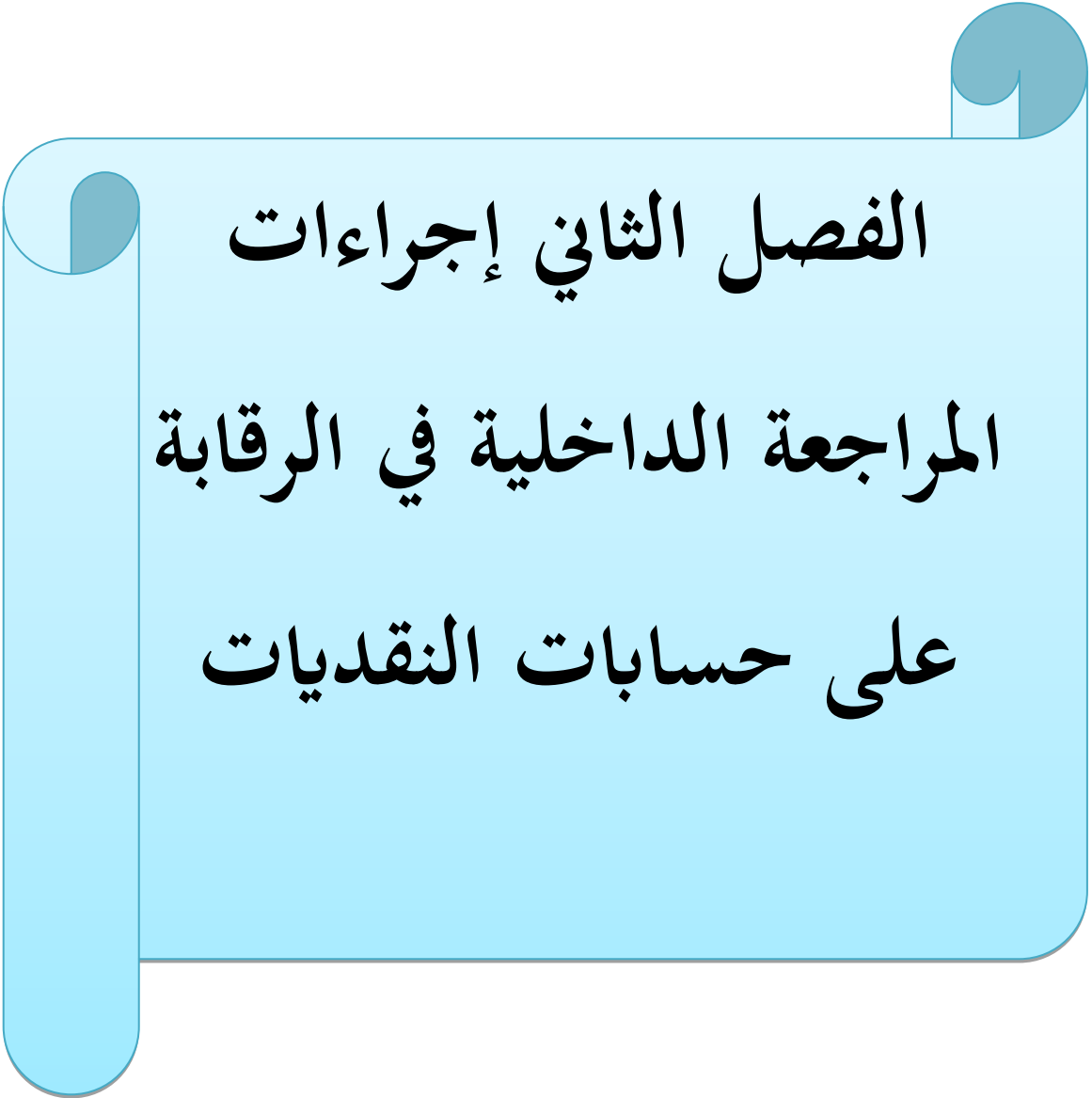
المصدر: من إعداد الطلبة إستناد على المراجع سابقة

خلاصة الفصل

مما تقدم يتضح بأن المراجعة شهدت تطورات متتالية منذ نشأتها إلى وقتنا الحالي، والهدف من المراجعة هو فحص أعمال الغير، وذلك للحكم على مدى سلامة تنفيذ وفقا للقواعد والتعليمات والاجراءات المحدد مسبقا ورفع تقرير عن نتيجة الفحص إلى من يهيمه الأمر، هذا لتحقيق الغاية التي أنشأت من أجلها مهنة المراجعة.

كما أن المراجعة الداخلية تعمل على مراقبة أعمال المؤسسة ومحاولة اكتشاف الأخطاء وتصحيحها وذلك من أجل تقديم المعلومات الصحيحة للمؤسسة من أجل اتخاذ قرارات رشيدة مبنية على معلومات حقيقة، كما أن المراجع الداخلي يقدم النصائح والارشادات للمؤسسة حول العمليات التي تم مراجعتها.

كما أن عمل المراجعة الداخلية لا يقتصر على اكتشاف الأخطاء فقط بل تتكفل المراجعة الداخلية بتقييم نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة والذي بدوره يسهر على ضمان حسن تنفيذ السياسات والاجراءات الموضوعه من طرف المؤسسة.



الفصل الثاني إجراءات المراجعة الداخلية في الرقابة على حسابات النقديّات

تمهيد:

تعتبر النقدية بمثابة القلب النابض داخل المؤسسة، وهذا لأهمية الدور الذي تلعبه في تفعيل حركية نشاطها، وأيضا لطبيعة العلاقة المتينة التي تربطها بالحسابات الأخرى من أصول والتزامات وإيرادات..... إلخ. حيث أن معظم هذه العمليات المتعلقة بتلك الحسابات تمر من خلال الحسابات النقدية.

ونظرا لأنها الأكثر أصول سيولة داخل المؤسسة هذا ما جعلها عرضة لكثير من المخاطر وسواء الاستغلال حتى من قبل الموظفي المؤسسة بمحاذاتهم. ولهذا فأن محافظ الحسابات يستغرق جل وقته في مراجعة حساباته من مقبوضات ومدفوعات وذلك من أجل التحقق من صحة العمليات المرتبطة بها ومراجعتها. ولكي يتمكن من النجاح في مهمته، وجب عليه أن يقوم بتخطيط وتنظيم برنامج عمل يساعده في تحقيق من يسعى إليه، وإدراك لمختلف أنواع الأخطاء التي يتوقع حدوثها عمدا أو سهوا.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، حيث سنتناول في المبحث الأول إجراءات المراجعة الداخلية في رقابة على حسابات الصندوق، أما المبحث الثاني فخصصه إلى إجراءات المراجعة الداخلية في رقابة على حسابات البنكية.

المبحث الأول: إجراءات المراجعة الداخلية في الرقابة على حسابات الصندوق

يتم التطرق في هذا المبحث إلى مراجعة الداخلية لدورة المقبوضات والمدفوعات الصندوق، ومراجعة التسجيلات المحاسبية لعمليات مقبوضات والمدفوعات الخاصة بالصندوق.

المطلب الأول: المراجعة الداخلية لدورة المقبوضات والمدفوعات الصندوق:

يعتبر قسم الصندوق من أهم أقسام المصرف، فهو المسؤول عن جميع العمليات النقدية التي تتم في المصرف سواء منها المقبوضات أو المدفوعات التي تنشأ عن عمليات المصرفية في أقسام المصرف الأخرى.

الفرع الأول: قسم الصندوق

أولاً: تعريف قسم الخزينة (الصندوق)

يعتبر قسم الخزينة من أهم الوظائف المصرفية وأكثر نشاطها وعلاقة المصرف مع العملاء، لكونها تقدم العديد من الخدمات والحلول المالية للعملاء، وقد تشمل منتجات الخزينة وخدماتها، أخبار أسعار الأسهم في البورصة، وتقديم منتجات متنوعة للعملاء التجزئة وشركات وتتجمع في قسم الخزينة كل إيرادات المصرف النقدية وتخرج جميع المدفوعات النقدية إلى العملاء.¹

ثانياً: أقسام الخزينة (الصندوق): يحتوي كل بنك على ما يلي:

1. **الخزينة الرئيسية:** يتم الاحتفاظ بأموال المصرف النقدية في وحدات الخزينة الرئيسية ومنها يتم تسليم النقدية لصيارفة العهد في الخزائن الفرعية للمصرف في بداية الدوام لكل يوم وإستلام المجتمع من النقد في نهاية الدوام وتنظيم كشف بحركة الصادر والوارد النقدي، ويرفق بهذا الكشف جميع المستندات التي تثبت العمليات، ويرسل الكشف إلى قسم المحاسبة في المصرف، إذ يتولى عمليات التدقيق والمطابقة بين الحسابات لأقسام الخزينة وبين المستندات.²

¹ سهيلة دريش، ضاوية تاتي، المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية وفق نظام المحاسبي المالي SCF، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في المحاسبة، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، سنة 2017/2018، ص 27.

² سهيلة دريش، ضاوية تاتي، نفس مرجع، ص 27.

ولا تتعامل هذه الخزينة مع الجمهور ويكون نشاطها مقصوراً على التزويد الخزائن الفرعية (الصناديق) بالنقد، واستلام النقد المتجمع في تلك الصناديق في نهاية اليوم بالإضافة إلى استقبال ودفع المبالغ المستلمة، أو المحولة من البنك إلى البنك المركزي وفروع البنك الأخرى، وفي ما يلي أهم الأنشطة المتعلقة بعمل هذه الخزينة:¹

✓ تمويل الصناديق الفرعية بالنقد صباح كل يوم وعند الحاجة أثناء العمل اليومي؛

✓ استلام النقد المتجمع من أمناء الصناديق وإداعه في الخزينة في نهاية اليوم؛

✓ جرد الخزينة والصناديق الفرعية في نهاية عمل كل يوم ومطابقته مع الأرصدة الدفترية؛

✓ تزويد الفروع بالنقدية واستلام النقدية الواردة من الفروع؛

✓ إرسال النقدية إلى خزائن البنك المركزي واستلام النقدية الواردة من البنك المركزي؛

✓ الرقابة على أمناء الصناديق الفرعية.

ويتم ضبط حركة الايداعات المسحوبات التي تتم من الخزينة من خلال سجل حركة الخزينة التي يحتوي على بيان برصيد السابق ومجموع الحركة اليومية المدينة (النقدية الواردة) والدائنة (النقدية الصادرة)، والرصيد المتبقي في نهاية اليوم

2. الخزينة الفرعية: وهي الصناديق المرتبطة بأقسام المصرف المختلفة، تقوم بإستلام النقدية من العملاء وصرف ما يطلبونه من النقود بعد إكمال إجراءات التوثيق المستندي، وفي الفروع الكبيرة يتم تقسيم الخزائن الفرعية إلى خزينة للوارد وأخرى للصادر، وعن طريق هذه الخزائن تتم عمليات الدفع النقدي، استناد إلى أوامر قبض أو دفع من العملاء.²

3. صناديق المقبوضات والمدفوعات الفرعية: هي عبارة عن صناديق الفرعية التي يتم من خلالها عمليات القبض والصرف أثناء التعامل مع الجمهور، ويوجد عادة أكثر من صندوق في البنك يخصص بعضها لعمليات القبض وأخرى للصرف أو تؤدي الوظائف معاً.³

¹ علي عبد الله شاهين، محاسبة العمليات المصرفية في المصاريف التجارية والإسلامية، جامعة الإسلامية، كلية تجارة، غزة، سنة 2013/2014، ص، ص 40-41.

² سهيلة دريش، ضاوية تاتي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

³ علي عبد الله شاهين، نفس مرجع، ص 41.

1.3: وظائف الصناديق الفرعية للمقبوضات:¹

- ✓ قبض المبالغ من العملاء؛
- ✓ إعادة النقد المتجمع إلى الخزينة الرئيسية في نهاية العمل اليومي؛
- ✓ تنظيم المستندات وكشف حركة الصندوق في نهاية اليوم؛
- ✓ إجراء الجرد الفعلي للصندوق وإجراء مطابقة مع السجل وتسوية الفروقات إن وجدت.

2.3: وظائف الصناديق الفرعية للمدفوعات:

- ✓ استلام النقد من الخزينة الرئيسية في بداية العمل اليومي وأثناء العمل عند الحاجة؛
 - ✓ دفع المبالغ للعملاء؛
 - ✓ إيداع النقد المتبقي في الصندوق في الخزينة الرئيسية في نهاية العمل اليومي؛
 - ✓ تنظيم المستندات وكشف حركة الصندوق في نهاية اليوم؛
 - ✓ إجراء الجرد الفعلي ورصيد الصندوق ومطابقته مع السجل وتسوية الفروقات إن وجدت.
- في نهاية كل يوم يقوم أمين الصندوق الفرعي بأرسال نسخة من يوميته التي تتضمن عمليات الواردة والصادرة مرفقة بالثبوتيات والمستندات وإشعار التي تؤيد عملياته الواردة في سجل اليومية إلى قسم محاسب المصرف، والتي تقوم بدورها بعمل المطابقة الدورية بين المبالغ المدونة في سجل اليومية الثبوتيات المرفقة.

¹ علي عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص، ص41-42.

الفرع الثاني: المراجعة المستندية للمستندات والسجلات المستخدمة في قسم الخزينة (الصندوق)

أولاً: المستندات والسجلات المستخدمة في قسم الخزينة (الصندوق)

لأغراض ضبط حركة الخزينة والصناديق الفرعية التابعة لها ليتم في نهاية كل يوم إجراء الجرد الفعلي للخزينة الرئيسية والصناديق الفرعية وضبط حركة النقد الواردة والصادرة من الخزينة بعد التأكد من سلامة وصحة العمليات التي تمت خلال اليوم¹، وفي ما يلي بيان بأهم المستندات وسجلات المستخدمة في قسم الخزينة: ²

✓ مستندات الإدخال الإخراج النقدي من إلى الخزينة؛

✓ إشعارات القيد المدينة والدائنة؛

✓ كشف حركة النقدية الواردة؛

✓ سجل مخزون البنك من عمولات المحلية والأجنبية؛

✓ قسائم الإيداع النقدي سواء من حسابات الجارية أو الودائع؛

✓ الشيكات المقدمة لصرف من أصحاب حسابات الجارية؛

✓ كشف بحركة النقد الوارد والصادر؛

✓ سجل الخزينة، بوصية الخزينة، اليوميات السائدة؛

✓ مستندات الصرف وإيصالات الدفع.

ثانياً: الدورة المستندية لعمليات قسم الخزينة (الصندوق)

يقوم قسم الخزينة بتنفيذ المهام الموكولة له من خلال مهمتين رئيسيتين هما:

¹ علي عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص42.

² سهيلة دريش، ضاوية تاتي، مرجع سبق ذكره، ص، ص28-29.

1. عمليات القبض

تتمثل في مايلي: ¹

- ✓ يقوم الموظف المختص " أمين الصندوق " بإثبات كل عملية نقدية الواردة في حساب الصندوق الفرعي حسب الخانات التحليلية في السجل؛
- ✓ يستلم أمين الصندوق النقد الوارد إليه من عملاء البنك والناجحة عن المعاملات المختلفة مثل الإيداع الحساب الجاري أو قبض قيمة الأوراق التجارية المسحوبة على العملاء القبض قيمة العملة المحلية مقابل صرف عملة أجنبية أو قبض قيمة الأوراق المالية المباعة؛
- ✓ يحرر أمين الصندوق إيصال استلام نقد (قسيمة) من أصل وصورتين، تسلم الصورة الأول إلى العميل محتومة بختم البنك ومؤشر عليها من قبل أمين الصندوق، وترسل الصورة منها إلى مركز الحسابات العملاء بقسم الحسابات الجارية للقيّد في حساب العميل الجاري، إذا كانت العملية تتعلق بإيداعات نقدية في حساب الجاري للعميل، أما الصورة الثانية تبقى في قسم الخزينة لإثبات لسجل الصندوق؛
- ✓ في نهاية العمل اليومي يتم حصر المبالغ المقبوضة وبيان أنواعها وإثباتها في سجل المخصص لهذا الغرض.

2. عمليات الصرف (الدفع)

وتتمثل في ما يلي: ²

- ✓ يتم استلام النقدية في صباح كل يوم من الخزينة الرئيسية وتودع في الصندوق الفرعي للمدفوعات؛
- ✓ يتم الدفع للمستفيدين بموجب شيكات مسحوبة علي البنك، أو أدونات صرف بعد التأكد من شخصية العميل (المستفيد) وسلامة توقيع صاحب الشيك وكفاية الرصيد والتأكد من عدم وجود موانع قانونية تحول دون صرف الشيك؛
- ✓ يقوم أمين الصندوق بإثبات كافة عمليات الدفع في السجل المخصص لذلك الغرض وحسب خانات التحليلية الوارد به؛

¹ علي عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص43.

² علي عبد الله شاهين، نفس مرجع، ص، ص43-44.

✓ يقوم أمين الصندوق بتجميع المبالغ المدفوعة والمقيد في السجل حسب طبيعتها.

* مواصفات المراجعة الداخلية لعناصر الصندوق:

وتتمثل في ما يلي¹

✓ تسيير الصندوق بالإعتماد على طريقة الرصيد الثابت لحركتها (تسبيقات أو العتبة)؛

✓ تكثيف المراقبات الفجائية ودورية لعمليات الصندوق؛

✓ تأشير أمين الصندوق على جميع إثباتات عمليات الصندوق.

المطلب الثاني: مراجعة التسجيلات المحاسبية لعمليات المقبوضات والمدفوعات الصندوق

أولاً: المعالجة المحاسبية لعمليات النقدية على مستوى الخزينة (الصندوق) الرئيسية

وتتمثل عمليات المعالجة المحاسبية في ما يلي: ²

1. إيداع رأس المال في الخزينة الرئيسية عند تأسيس البنك

XX من ح / الخزينة

XX إلى ح / رأس المال

2. إيداع المبالغ في الصناديق الفرعية

XX من ح / الصندوق الفرعي رقم....

XX إلى ح / الخزينة

¹ رفايكية فاطمة الزهر، التدقيق المحاسبي، النشر الجامعي الجديد للطباعة والتوزيع، الجزائر، سنة 2020، ص، ص 81-82.

² سهيلة دريش، ضابطة تاني، مرجع سبق ذكره، ص، ص 29-30.

3. إستلام مبالغ من الصناديق الفرعية

XX من ح / الخزينة

XX إلى ح / الصندوق الفرعي رقم....

4. إيداع مبلغ مالي لدى البنك المركزي

XX من ح / البنك المركزي

XX إلى ح / الخزينة

5. سحب مبالغ من البنك المركزي

XX من ح / الخزينة

XX إلى ح / البنك المركزي

6. دفع المبالغ إلى فروع البنك

XX من ح / الفروع

XX إلى ح / الخزينة

7. سحب مبالغ من فروع البنك

XX من ح / الخزينة

XX إلى ح / الفروع

ثانيا: المعالجة المحاسبية لعمليات النقدية على مستوى الخزائن (الصناديق) الفرعية

لما كانت العمليات الصناديق الفرعية (المقبوضات والمدفوعات) تشكل من الناحية المحاسبية إما عملية قبض مبالغ أو دفع مبالغ، فإن لكل عملية من هذه العمليات حساب يقابلها، وهذا الحساب المقابل يتأثر به ويعده قسم آخر خلافا لقسم الخزينة، فمثلا كل عملية قبض في الخزينة أو الصندوق يجرى قيد (المدين) يجب أن يقابله

قيد (دائن) إما أن يكون في قسم الحسابات الجارية أو قسم الأوراق التجارية (الكمبيالات) أو قسم آخر.... إلخ، وهكذا بالنسبة لعمليات الدفع حيث يكون الصندوق دائناً بينما هناك حساب آخر مدين قد يكون غالباً قسم الحسابات الجارية، من ذلك يتبين أن قيود العمليات الصندوق تشكل أحد طرفي القيد المحاسبي ويكون الطرف الآخر المكمل له في قسم آخر من أقسام البنك، ثم تصب كل هذه القيود في النهاية في قسم المحاسبة العامة (المركزية) والذي يجري بدوره القيد المحاسبي الآتي:¹

1. في حالة المقبوضات

XX من ح / الخزينة

إلى مذكورين

XX ح / الحسابات الجارية

XX ح / الودائع

XX ح / التوفير

2. في حالة المدفوعات:

من مذكورين

XX ح / الحسابات الجارية

XX ح / الودائع

XX ح / التوفير

XX إلى ح / الخزينة

¹ علي عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص، ص45-46.

وللتأكد من صحة أرصدة عمليات الخزينة في نهاية كل يوم، يقوم قسم بالآتي:¹

✓ مطابقة الرصيد الوارد في الدفتر اليومية الخزينة و الصناديق الفرعية مع الرصيد فالوارد في كشف حركة النقد

لكل صندوق منها والخزينة الرئيسية؛

✓ إجراء الجرد الفعلي للخزينة ومطابقته مع الرصيد الظاهر في اليومية الخزينة؛

✓ إعداد كشف خلاصة القيود اليومية و إرسالها إلى قسم المحاسبة العامة بشكل دوري يوميا.

المبحث الثاني: إجراءات المراجعة الداخلية في الرقابة على الحسابات البنكية.

على غرار ما تطرقنا له من خلال المبحث السابق والمتعلق بإجراءات المراجعة الداخلية لحسابات الصندوق، سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى إجراءات المراجعة الداخلية للرقابة على الحسابات البنكية المفتوحة باسم الكيان، وذلك من خلال المراجعة الداخلية لدورة المقبوضات والمدفوعات البنك و التسجيلات المحاسبية لعمليات المقبوضات والمدفوعات البنك.

المطلب الأول: المراجعة الداخلية لدورة المقبوضات والمدفوعات البنك.

الفرع الأول: قسم الخزينة (البنك).

جرت العادة أن يتم تقسيم الخزينة في البنوك التجارية إلى قسمين هما:

أولاً: قسم الخزينة الرئيسية (البنك): وفيها يتم الاحتفاظ بأموال البنك النقدية، ومنها يتم تسليم النقدية لصيارفة العهد في الخزائن الفرعية في أول كل يوم عمل، واستلام ما لديهم من نقدية في نهاية ذلك اليوم. وكذلك تسليم فروع البنك ما تحتاجه من نقدية خلال فترة معينة، واستلام الفائض منها لديهم.²

ثانياً: قسم الخزينة الفرعية (البنك): وهي الخزائن المرتبطة بأقسام البنك المختلفة، كالخزينة الخاصة في قسم الودائع وحسابات التوفير، أو الخزينة الخاصة بقسم حسابات الجارية، وتتولى كل خزينة عملية إستلام النقدية من العملاء أو الصرف ما يستحق لهم من النقود بعد إكمال إجراءاتها المستندية، وفي البنوك الكبيرة يتم تقسيم الخزائن الفرعية

¹علي عبد الله شاهين، المرجع سبق ذكره، ص 46.

²لؤي عبد الرحمن وديان، عمليات المصرفية، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، سنة 2015، ص 43.

إلى خزانة للوارد وأخرى لصادر، وخاصة في الأقسام التي تتعامل بكثرة مع الجمهور أو العملاء كقسم الحسابات الجارية أو حسابات التوفير.

ويشرف على قسم الخزانة في البنك، رئيس الصرافين، الذي تفترض فيه الكفاءة والأمانة والخبرة في هذا المجال، حيث يعتبر مسؤولاً عن كل ما يتعلق بشئون النقدية في البنك، يساعده بذلك نائب أو وكيل بالإضافة الصيارفة الآخرين الذين يعملون في الخزائن الفرعية وتحت إشرافه، ويقوم البنك عادة بالتأمين على جميع هؤلاء ضد خيانة الأمانة لدى شركات التأمين. وعن طريق الخزائن الفرعية تتم عمليات القبض والدفع النقدي، إستناد إلى إشعارات معنية هي بمثابة أوامر قبض أو أوامر الدفع صادر من الأقسام المختلفة في البنك.¹

أما قسم الخزانة الرئيسية، ففي آخر كل يوم ينظم ملخصاً أو فحوصاً بحركة الصادر والوارد والرصيد النقدي، ويرفق بهذا الكشف جميع الوثائق والإشعارات المستندات والقيود اللازمة، ويرسل إلى قسم المحاسبة في البنك، الذي يتولى عمليات التدقيق والمطابقة بين اليومية الفرعية الواردة من قسم الخزانة وبين المستندات المرفقة بيها، بعدها تجرب القيود اللازمة لهذه العمليات في اليومية المركزية للبنك. وتتمثل بنود المقبوضات والمدفوعات في الخزائن الفرعية للبنك في ما يلي:²

1. بالنسبة للمقبوضات: وتتمثل في ما يلي

- ✓ المبالغ المقبوضة لإيداعها في الحسابات الجارية للعملاء، وحسابات التوفير وحسابات الودائع لأجل؛
- ✓ المبالغ المقبوضة تسديدا للذمم المدينة للعملاء، ومنها تحصل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء، حوالات داخلية، وحوالات خارجية.... الخ؛
- ✓ القيم النقدية المقابلة لبيع أو تحويل النقد الأجنبي؛
- ✓ تسديدات السلف أو القروض الممنوحة للعملاء عند حلول أجله؛
- ✓ النقدية التي تستلمها الخزانة الفرعية في بداية كل يوم من قسم الخزانة الرئيسية، وتسمى بالعهددة اليومية والتي يستلمها صراف الخزانة الفرعية قبل بداية عمله اليومي في البنك.

¹ لؤي عبد الرحمان وديان، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² لؤي عبد الرحمان وديان، نفس المرجع، ص، ص، ص 44-45-49.

وفي نهاية اليوم يقوم الصراف الخزينة الوارد بمطابقة رصيد النقدية في نهاية اليوم مع مجموع يومية النقدية الواردة، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\text{رصيد نهاية اليوم} = \text{العهددة المستلمة في أول يوم} + \text{مجموع يومية النقدية الواردة}$$

2. بالنسبة للمدفوعات: وتتمثل في البنود الدفع التالية

- ✓ دفع الشيكات المسحوبة على الحسابات الجارية للعملاء؛
 - ✓ تنفيذ أوامر الدفع، الواردة إشعاراتها في أقسام البنك المختلفة (سلف، قروض، خصم أوراق تجارية، شراء عملة أجنبية.... إلخ)؛
 - ✓ دفع رواتب وأجور موظفي البنك، بما في ذلك سلفة الصندوق المصروفات الثرية؛
 - ✓ شراء الآلات ومعدات مكتبية ودفع إيجارات، وشراء أثاث وغيرها.
- وفي نهاية اليوم يقوم صراف الخزينة الصادرة بمطابقة رصيد النقدية في نهاية اليوم مع مجموع يومية النقدية الصادرة وفق المعادلة التالية:

$$\text{رصيد النقدية في نهاية اليوم} = \text{العهددة المستلم في أول يوم} - \text{مجموع يومية النقدية الصادرة}$$

وفي الأخير نقوم بمقارنة الرصيد النقدي في نهاية اليوم بالموجود الفعلي من النقدية في خزينة الصراف الصادر أو خزينة الصراف الوارد، وذلك بالعد الفعلي للنقود، ثم يقوم بتوريدها إلى قسم الخزينة العامة للبنك، حيث يوقع رئيس الصرافين على كشف الاستلام، وبذلك يخلي الصراف عهده من القدية لذلك اليوم.

الفرع الثاني: الدورة المستندية للمقبوضات والمدفوعات البنك.

أولاً: الدورة المستندية للمقبوضات البنك: وتتمثل أهمها في ما يلي:¹

✓ يستلم الصراف الوارد إشعاراً بالقبض من القسم المختص من أصل وصورتين، حيث، يقوم باستلام النقدية المثبتة في الإشعار من العميل، ويختتم الإشعار وصورتيه بختم الوارد ويوقع عليه بما يفيد استلام النقدية، ويسلم العميل الأصل، ويثبت المبلغ في يومية النقدية الواردة؛

✓ يرسل الصورة الأولى إلى القسم الذي أرسل إشعار القبض، والذي بدوره قيد المبلغ في صفحة العميل بدفتر حسابات العملاء؛

✓ ترسل الصورة الثانية من إشعار القبض إلى قسم الخزينة، حيث يتم تسجيل المبلغ في الجانب المدين من دفتر يومية الصندوق بال قيد التالي:

XX من ح/النقدية

إلى مذكورين

XX ح/الحسابات الجارية للعملاء

XX ح/الودائع لأجل

XX ح/خطابات الضمان

XX ح/سلف بضمان أوراق تجارية

XX ح/....(أي نوع من المقبوضات)

وفي نهاية اليوم تتم مطابقة مجموع يومية النقدية الوارد التي يرسلها صراف الوارد مع مجموع عمليات القبض بدفتر يومية الصندوق بقسم الخزينة. بعد ذلك يقوم صراف الوارد بإيداع حصيلة النقدية المقبوضة لذلك اليوم، في الخزينة العامة للفرع.

¹ لوي عبد الرحمن وديان، مرجع سبق ذكره، ص، ص46-47.

ثانيا: الدورة المستندية للمدفوعات البنك: فهي كالآتي: ¹

- ✓ يستلم صراف الخزينة الصادر إشعارا بالصرف مع المستندات الخاصة به من الأقسام المختلفة بالبنك من أصل وصورتين حيث ينادي على العميل المستفيد بعد التأكد من مطابقة المستندات مع المبلغ المطلوب دفعة. ويدعو لعميل إلى التوقيع على ظهر الإشعار بما يفيد استلامه للمبلغ، ثم يسلمه الصورة الثانية مع المبلغ المدفوع، ثم يختم على ظهر المستند الأصلي بما يفيد عملية الدفع؛
- ✓ يثبت قيمة المبلغ المدفوع في يومية النقدية الصادرة مع ذكر رقم الإشعار الصرف ووأي بيانات أخرى؛
- ✓ ترسل صورة الأولى من الإشعار إلى القسم المختص، والذي بدوره يقوم بتقيد المبلغ في الجانب المدين من الصفحة العميل بدفتر حسابات العملاء؛
- ✓ يرسل أصل الإشعار إلى قسم الخزينة حيث يتم تسجيل المبلغ المدفوع في الجانب الدائن من دفتر يومية الصندوق ويسجل تحت القيد التالي :

من المذكورين

XXح/الحسابات الجارية للعملاء

XXح/الودائع لأجل

XXح/حسابات التوفير

XXح/سلف بضمان أوراق تجاري

XXح/(أي نوع من المدفوعات)

XX إلى ح/النقدية

¹ لوي عبد الرحمان وديان، مرجع سبق ذكره، ص، ص 49-50.

وفي نهاية اليوم تتم مطابقة مجموع يومية النقدية الصادرة لدى صراف الصادر مع مجموع عمليات الدفع بدفتر يومية الصندوق بقسم الخزينة. وفي قسم الخزينة الرئيسية يتم التحقق من النقدية في نهاية اليوم عن طريق المعادلة التالية:

رصيد النقدية الفعلي في بداية اليوم

+ مجموع النقدية المستلمة خلال اليوم (يومية النقدية الواردة)

= المجموع

- مجموع النقدية المنصرفة خلال اليوم (يومية النقدية الصادرة)

= الرصيد الدفترى

ويتم التحقق والمطابقة بين الدفترى الصندوق بقسم الخزينة، والموجود فعلا بالخزينة الرئيسية وفق الإجراءات التالية:

✓ يقوم رئيس القسم الصرافين أو مساعدته، بجرد النقدية الموجودة في الخزينة عن طريق العد الفعلي لها، ويعمل بهذا محضر يوقع عليه رئيس الصرافين؛

✓ تتم مطابقة الرصيد الفعلي من النقود مع الرصيد الدفترى الذي أمكن الوصول إليه؛

✓ يتولى قسم المراجعة الداخلية بالبنك بمراجعة ما جاء بدفترى يومية النقدية الصادر والوارد، مراجعة؛ مستندية للوقوف على صحة الرصيد الفعلي بالخزينة، بالاستعانة برصيد النقد الفعلي في بداية اليوم يتم عمل كشف ملخص بحركة النقدية لذلك اليوم.

ثانياً: المستندات والسجلات المستخدمة بقسم الخزينة (البنك): يستخدم هذا القسم عدد من المستندات والكشوفات والسجلات التي تساعد في أداء دوره وأنشطته ومن ضمن هذه المستندات ما يلي: ¹

✓ مستندات إخراج وإدخال النقدية من وإلى الخزينة الرئيسية وبينها وبين الخزائن الفرعية في البنك؛

✓ إشعارات القيد الدائنة والمدينة؛

✓ الشيكات المقدمة للصرف من قبل العملاء؛

✓ قسائم القبض والدفع؛

✓ مستندات الصرف وإيصالات الدفع النقدي؛

✓ كشف حركة النقد الوارد والصادر (المقبوضات والمدفوعات)؛

✓ سجل النقد المحلي والأجنبي؛

✓ كشف حركة الخزينة الرئيسية؛

✓ أية مستندات أخرى يتم تداولها بين العملاء والبنك.

* موصفات المراجعة الداخلية لعناصر البنك:

وتتكون من خلال: ²

✓ إعداد جدول المقارب البنكية من طرف شخص مستقل عن عمليات الصندوق؛

✓ يجب تسليم كشوفات البنكية أن يرسل إلى المسؤول عند إعداد جداول البنكية، مع ضرورة توقيع على

تلك الكشوفات؛

✓ الشيكات المدفوعة يجب مقارنتها مع يومية البنك من ناحية الترتيب تسلسل أرقام الشيكات وتسجيلها؛

✓ تحرير الشيكات من طرف المسؤول عن ذلك لتأكد من صحة التوقيعات والإثباتات؛

¹ لؤي عبد الرحمن وديان، مرجع سبق ذكره، ص 52.

² رفايكية فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 82.

- ✓ مقارنة تواريخ إرسال الشيكات للبنك مع تواريخ إستلامها من طرف المصلحة المخول لها ذلك؛
 - ✓ التوقيع على جداول المقاربة البنكية من طرف الأشخاص المخول لهم ذلك؛
 - ✓ معاينة الشيكات والتأكد من صحتها خاصة تلك التي تم سحبها منذ فترة ولم تقدم بعد لتحصيل؛
 - ✓ التوقيع المزدوج على الشيكات من طرف أشخاص مخول لهم بذلك؛
 - ✓ تجنب إستخدام شيكات على بياض؛
 - ✓ عملية فتح وإغلاق الحسابات البنكية تتم من طرف أشخاص مخول لهم بذلك؛
 - ✓ وضع عتبة المبالغ المسموح بتسديدها من طرف مختلف مصالح المؤسسة.
- المطلب الثاني: مراجعة التسجيلات المحاسبية لعمليات المقبوضات والمدفوعات (البنك)

أولاً: المعالجة المحاسبية لعمليات النقدية لقسم الخزينة (البنك) الرئيسية

تنحصر المعالجة المحاسبية في عدة قيود أهمها: ¹

1. عند دفع مبالغ إلى الخزائن الفرعية في البنك

XX من ح / الخزينة الفرعية

XX إلى ح / الخزينة

2. استلام مبالغ من الخزائن الفرعية

XX من ح / الخزينة

XX إلى ح / الخزينة الفرعية

¹ لوي عبد الرحمان وديان، مرجع سبق ذكره، ص، ص52-53.

3. إيداع مبالغ في البنك المركزي

XX من ح / البنك المركزي

XX إلى ح / الخزينة

4. سحب مبالغ من البنك المركزي

XX من ح / الخزينة

XX إلى ح / البنك المركزي

5. دفع مبالغ إلى الفروع

XX من ح / فرع.....

XX إلى ح / الخزينة

6. استلام مبالغ من الفروع

XX من ح / الخزينة

XX إلى ح / فرع.....

خلاصة الفصل

وفي الأخير نلفت الانتباه لأهمية البالغة التي تحضي بها الحسابات النقدية داخل المؤسسة، إذ تسعى دائما لحفاظ على أموالها من السرقة و الإختلاس وذلك عن طريق أحكام الرقابة عليها.

فيجب على محافظ الحسابات إتباع الخطوات بصورة محكمة عن مراجعة الحسابات النقدية من المقبوضات ومدفوعات حتى يتمكن من محاولة التقليل من حدوث الأخطاء والتجاوزات الغير شرعية في استغلال أموال المؤسسة.

الفصل الثالث دراسة

حالة شركة الزغبيات

ش.ذ.أ

تمهيد:

بعد دراسة كل من المراجعة الداخلية وحسابات النقديات من الجانب النظري، استكمالاً لما تم عرض في هذا الجانب سنقوم بعملية إسقاط الناحية النظرية على جانب التطبيقي، وقد اخترنا شركة الزغبيات - بحاسي خليفة - الوادي كمؤسسة لدراسة حالة بهدف التعرف على دور المراجعة الداخلية في الرقابة على حسابات النقديات.

وستتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول شركة الزغبيات لإنتاج الجبس - حاسي خليفة - الوادي

المبحث الثاني: نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الأول: عموميات حول شركة الزغبيات لإنتاج الجبس - حاسي خليفة - الوداي

سأحاول في هذا المبحث التعرف على شركة الزغبيات وكذلك المرور بمراحل إنشاءها وكيفية الإنتاج بها بالإضافة إلى مكانتها في السوق، ولمزيد من التوضيحات تم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب وهي:

المطلب الأول: تعريف بالشركة وموقعها.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة ودراسة المناصب.

المطلب الثالث: نشاط الشركة ومراحل الإنتاج بها.

المطلب الرابع: أهداف ومحيط الشركة وواقع المحاسبة بها.

المطلب الأول: تعريف بالشركة وموقعها¹

الفرع الأول: النشأة والتطور

شركة الزغبيات منبثقة عن المؤسسة العمومية الإقتصادية لإنتاج الجبس (UPP) ومقرها الاجتماعي المنطقة الصناعية بحاسي خليفة - الطريق الوطني رقم: 16 لولاية الوادي .

أنشئت سنة 1973م تحت رقم: 77.أ.د.73.213 من طرف كتابة الدولة للتخطيط وكانت آنذاك تكلفة المشروع: 1.049.000 دج من طرف الشركة الفرنسية فرال بيكس ودخلت حيز الإنتاج في: 03 فيفري 1985م.

وطبقا لـ:

- ✓ لائحة المجلس الوطني لمساهمة الدولة الصادرة في: 25 ديسمبر 1997م.
- ✓ التعليم رقم: 03 المؤرخة في : 02 ماي 1998م للسيد رئيس الحكومة.
- ✓ وبناء على قرار المجلس الوطني لمساهمة الدولة بتاريخ: 1998/07/14م والمتعلق بالحل المسبق للمؤسسة العمومية الإقتصادية (وحدة الجبس UPP).
- ✓ وبناء على اللائحة المصادق عليها من طرف الجمعية العامة الإستثنائية للمؤسسة العمومية الإقتصادية (وحدة الجبس UPP) المنعقد بتاريخ: 02 أوت 1998م المتضمنة الحل المسبق للمؤسسة؛

¹ - رئيس مجلس الإدارة لشركة الزغبيات

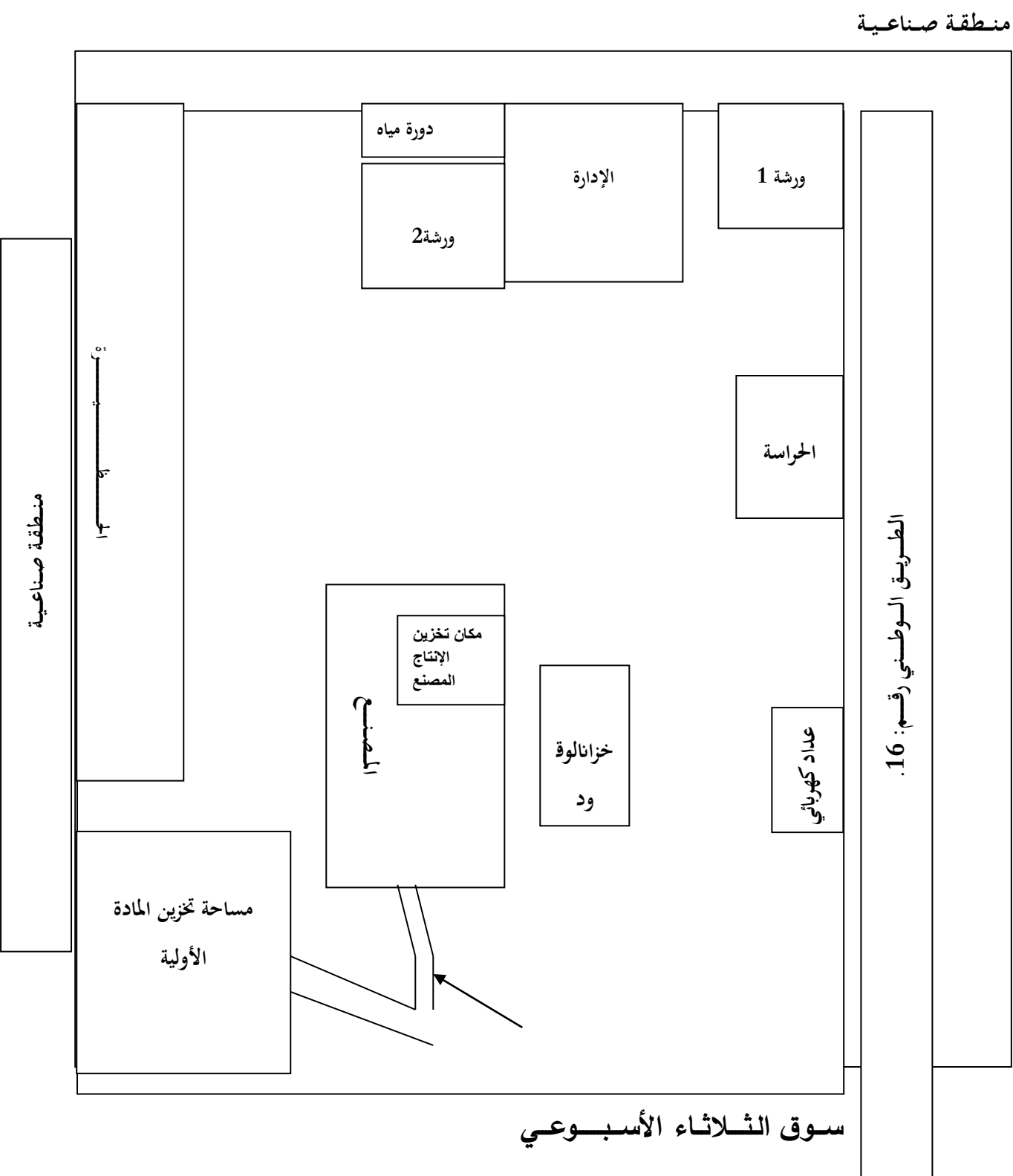
- ✓ وبناء على ما ذكر تم تأسيس شركة الزغبيات بتاريخ : 29 سبتمبر 1998م شركة ذات أسهم رأس مالها الإجمالي 5.832.000 دج مقسمة على 5832 سهم مبلغ السهم الواحد 1.000 دج مملوكة كلها من طرف المساهمين وإنطلقت الشركة الفتية الزغبيات عملها بتاريخ: 01 ديسمبر 1998م؛
- ✓ وفي سنة 2002 بدأت عملية التنازل عن الأسهم وتداولها بين المساهمين لتبقى العملية مفتوحة. وفي سنة 2006 تم إضافة مساهم جديد يملك 171 سهم ليصبح رأس مال الشركة 6.003.000 دج مقسمة على 6003 سهم؛
- ✓ وكحصيلة نهائية يبلغ عدد المساهمين في الوقت الحالي - سنة 2011 - 42 مساهم برأس مال قدره: 6.003.000 دج.

الفرع الثاني : موقعها ومحتواها :

أولاً: الموقع:

تقع شركة الزغبيات لإنتاج الجبس في المنطقة الصناعية بحاسي خليفة، على بعد 30 كلم شرق مدينة الوادي، بمحاذاة الطريق الوطني رقم 16 شمالاً، ويحدها من الجهة الشرقية سوق الثلاثاء - الأسبوعي -، ومن الجهة الغربية والجنوبية منطقة صناعية. تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ: 24025 م²، منها 13331.8 م² مساحة مغطاة. كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3): رسم توضيحي لموقع شركة الزغبيات



المصدر: رئيس مجلس الإدارة لشركة الزغبيات

ثانيا: الهياكل والتركيبات

1. التركيب الصناعي :

✓ فرن رقم 01 وفرن رقم 02؛

✓ مطحنة مجهزة لطحن 60 طن يوماً، بمعدل 21000 طن سنوياً؛

✓ خزانات ضخمة بطاقة تخزين 40000 طن سنوياً؛

✓ نواقل مغزلية من مادة الحديد ونواقل شريطية من مادة المطاط؛

✓ رافعات ومضخة هوائية؛

✓ مولد كهربائي.

2. الآليات: حيث تحتوي الشركة على مجموعة وسائل نقل من الشاحنات، نقل البضائع، جرافات ورافعات ...

الخ

3. المنشآت:

✓ الإدارة: تحتوي على 04 مكاتب وقاعة إجتماعات.

✓ المصنع: وهو الركيزة الأساسية لشركة بحيث يحتوي على الآلات الصناعية.

✓ مكان تخزين المادة الأولية: وهي مساحة مسيجة تتربع على مساحة قدرها 22500م²

✓ الحظيرة: وتحتوي على كل آلات الشركة (شاحنات، جرافات، رافعات....الخ).

✓ مخزن لقطع الغيار وأكياس التعبئة: يحتوي على قطع غيار ميكانيكية وكهربائية وأكياس تعبئة ورقية

وبلاستيكية فارغة.

✓ ورشة 1 للخراطة والتفريز: وهي مزودة بآلة الخراطة والتفريز.

✓ ورشة 2 خاصة بالتوشيع الكهربائي: وهي مزودة بكل أنواع الأسلاك الخاصة بتلفيف المحركات الكهربائية

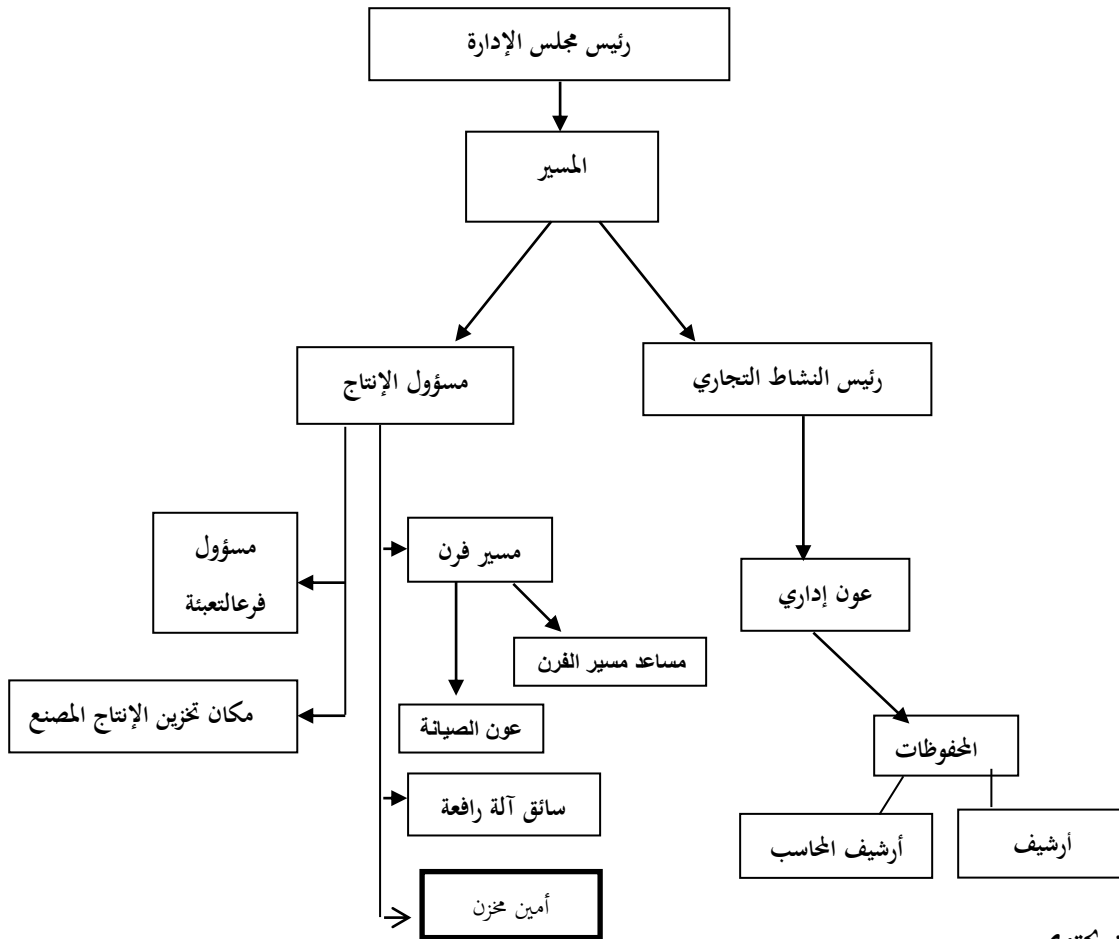
بالإضافة إلى عدة أدوات خاصة بهذا المجال.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة ودراسة المناصب

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي الحالي لشركة:

نظرا للوضع الحالي المادي والإقتصادي الذي تمر به الشركة حاولت هذه الأخيرة بقدر الإمكان تقليص مناصب الهيكل التنظيمي دون المساس في الأداء والمهام والمحافظة على الشكل التنظيمي الهرمي ليصبح على الشكل الموالي: ¹

الشكل رقم (2-3): الهيكل التنظيمي لشركة الزغبيات.



— : يحتوي

→ : مراقبة وتوجيه

المصدر: رئيس النشاط التجاري.

¹رئيس النشاط التجاري.

الفرع الثاني: دراسة المناصب الحالية (سنة 2011):

أولاً: رئيس مجلس الإدارة: يشرف على الجمعيات العامة والاجتماعات الداخلية للشركة.

ثانياً: المدير: ينوب رئيس مجلس الإدارة في حالة العطل أو المهام الخارجية وهو الممثل الوحيد لشركة أمام الهيئات المتعامل معها (بنك، ضمان إجتماعي، ضرائب، صفقات تجارية...الخ.) وله حق الإمضاء على الوثائق الرسمية للشركة. ويشرف على المصالح التالية: مسؤول الإنتاج، رئيس النشاط التجاري.

ثالثاً: مسؤول الإنتاج: يقوم بإعداد التقارير اليومية والشهرية للإنتاج والحرص على توفير مادة الوقود وتوفير طلبات الزبائن، ويقوم بتعيين المقالع بمساعدة من مصالح المناجم والطاقة، كما يحرص على توفير كل مستلزمات المصنع (طلب بضاعة للأكياس البلاستيكية الفارغة، طلب الوقود...الخ.) بالإضافة إلى ذلك ينظم عمال التعبئة ويحرص على توفير الأكياس اللازمة لتكيس الجبس وينظم عملية تخزين الأكياس الجاهزة للبيع) ويقوم بتوجيه كل من:

1. مسير الفرن: وتنحصر مهامه في الإشراف على عملية الطباخة وتدوينها خطوة بخطوة في الورقة الخاصة بها (ورقة الطباخة) وفق المعايير المتفق عليها مع مسؤول الإنتاج. ويقوم بتوجيه كل من عون الصيانة ومساعد مسير الفرن.

✓ مساعد مسير الفرن: يشرف على نقل المادة الأولية إلى الفرن وتشحيم الرحى ومراقبة الحركات الكهربائية؛

✓ عون الصيانة: يقوم بتشحيم وتزييت جميع الآلات والآليات.

2. سائق الآلة الرافعة: نقل المادة الأولية من مكان التخزين إلى المكسر. وفي حالة نفاذ المادة الأولية من مكان التخزين داخل المؤسسة يساعد في تعبئة الشاحنات وذلك بإنتقاله إلى المقلع الخاص بالشركة، المعين من طرف المناجم والطاقة.

3. أمين المخزن: وهو يعمل على توفير قطع الغيار وكل إحتياجات المصنع من زيوت وشحم وأدوات كهربائية. بالإضافة إلى ذلك يعتبر المخزني أحد أعضاء اللجان المخصصة للقيام بعملية الجرد في نهاية السنة.

4. مسؤول فرع التعبئة اليدوية: ينظم الأفواج العمال وعملية التعبئة ومراقبة الكمية المعبئة في كل كيس.

5. مكان تخزين الإنتاج المصنع: وهو مقسم إلى قسمين قسم يتم فيه تعبئة الإنتاج التام الصنع وقسم يتم فيه تخزين الفائض من الإنتاج التام الصنع.

رابعاً: رئيس النشاط التجاري: يشرف على المعاملات التجارية بين الشركة والزبائن ويقوم بإمضاء على الوثائق الخاصة بالمستخدمين ومخالصة وصولات الإستلام، ويقوم بتصريحات التأمينات الضمان الإجتماعي للعمال، والتصريحات الشهرية والسنوية (ضرائب، ضمان إجتماعي، إشتراكات الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر...الخ)، ويسدد فواتير الممونين، ويقوم بمراقبة الأولية للكشوف البنكية لتأكد من الوضعية المالية لشركة وبعد الحصول على النتائج النهائية الخاصة بالديون _المرسلة من طرف المحاسب المعتمد خارج الشركة_ يقوم بمحاولة تحصيلها بشكل سلمي وفي حالة عدم الإمتثال يحيل الملف إلى محامي الشركة لنظر فيها قضائياً.

ويشرف على كل ما يتعلق بشؤون العمال(عطل، تراخيص غياب، شهادات عمل، تنقيط الحضور...الخ). كما يقوم بإعداد الأجور للعمال، يقوم بإنجاز وصل إستلام البضاعة والفواتير بعد المخالصة وإعداد التقرير السنوي للعملاء. ومراقبة المبالغ المالية المودوعة إلى البنك من طرف العون الإداري.

1. العون الإداري: وتنحصر مهامه في الخدمات بين الشركة والهيئات المتعامل معها بإضافة إلى مساعدة رئيس النشاط التجاري، وتنظيم أرشيف الفوترة والمحاسبة، وإيداع المبالغ المالية إلى البنك.

لتشغل بهذا الهيكل 34 عاملاً موزعين كما يلي:

الجدول رقم (3-1): جدول يمثل توزيع الإطارات بالشركة

العدد	الإطار
02	الإطارات العليا
02	إطارات
10	أعوان تحكم
19	أعوان تنفيذ
34	المجموع:

المطلب الثالث: نشاط الشركة ومراحل الإنتاج بها

الفرع الأول: نشاط الشركة

يتمثل نشاط الشركة في القيام بمختلف العمليات والأنشطة التجارية من صناعة وتحويل وإنتاج وإنجاز وتسويق وتوزيع وبيع بالجملة والتجزئة، تصدير وإستيراد بالإضافة إلى تقديم مختلف أنواع الخدمات كل ذلك في المجالات والقطاعات التالية¹:

أولاً: مجال الإنتاج:

- ✓ إنتاج مختلف مواد البناء (جبس ومشتقاته . بلاط . قوالب إسمنتية وقوالب زخرفيه..الخ)؛
- ✓ إنتاج مختلف مواد التغذية العامة وفي كل الأشكال والأصناف والأنواع بكل التركيبات والمكونات؛
- ✓ إنتاج الخبز، الحلويات، المرطبات، المشروبات، المعطرات الغذائية، المستخلصات والمستحضرات؛
- ✓ إنتاج وحياسة وخياطة الملابس ومختلف المنسوجات من كل المواد ولكل الاستعمالات؛
- ✓ إنتاج مختلف المواد الفلاحية وتحويلها وتكييفها وتصديرها؛
- ✓ إنتاج قطع الغيار من مختلف المواد والمعادن المخصصة لكل الاستعمالات؛
- ✓ إنتاج مواد تغذية الأنعام والحيوانات والطيور والأسماك؛
- ✓ إنتاج الروائح والعطور، مواد التجميل، التطهير و التنظيف، العقاقير، مواد الصيانة، النظافة، المبيدات، المعطرات بمختلف أنواعها والمخصصة إلى كل الأغراض الاستعمالات؛
- ✓ إنتاج مختلف التجهيزات الفلاحية للسقي والري.

ثانياً: مجال الإنجاز:

- ✓ إنجاز ودراسة أعمال الأشغال العمومية، البناء، الطرقات، المطارات، الجسور، مسالك، موانئ، سدود وكل نشاط يتصل بميدان الأشغال العمومية والبناءات المعدنية بمختلف أنواعها واستعمالاتها وكل الأعمال المرتبطة والمملكة؛
- ✓ تركيب شبكات والمراكز بمختلف أنواعها كالشبكات الكهربائية والهاتفية وشبكات توزيع المياه وصرفها .معدات ووسائل وأجهزة التدفئة والتبريد والتهوئة؛

¹ - القانون الأساسي لشركة الزغبيات،

- ✓ أعمال الحفر والتنقيب البحث الباطني والسطحي؛
- ✓ أعمال التهيئة السكنية، الترميم والتحديث، مسح الأراضي ومد القنوات والأسلاك والشبكات والأعمال والاستصلاح؛
- ✓ أعمال المقاوله بمختلف أنواعها وأغراضها؛
- ✓ أعمال الطباعة والنشر والإنتاج والنقش على مختلف المواد والمعادن؛
- ✓ النجارة العامة. تحويل الخشب والألمنيوم وكل المعادن والتلحيم؛
- ✓ ميكانيك عامة: خراطة وتفريز، تفصيل، تلحيم، وتحويل المواد الحديدية.

ثالثا: مجال الصناعة والتحويل:

- ✓ استخراج وصناعة وتحويل مواد البناء بكل أنواعها والمخصصة لكل الاستعمالات .
- ✓ صناعات التركيبية والتحويلية المختلفة، بلاستيكية، الورق، الخشب والزجاج، الألمنيوم، المطاط المواد المنجمية؛
- ✓ المواد الكيماوية مركبة وغير مركبة، سائلة وغير سائلة؛
- ✓ تركيب وصناعة مختلف التجهيزات، المعدة، الآلة الصناعية المهنية والحرفية ولوازمها وقطاع الغيار.

رابعا: مجال التوزيع والتسويق :

القيام بعمليات الاستيراد والتصدير، البيع بجملة والتجزئة والمقايضة لمختلف المواد المتعلقة بالتغذية العامة، الملابس، المنسوجات المختلفة، وما يتعلق بها الجلود والمواد والمصنوعات الجلدية والمتوجات والمواد البلاستيكية والمطاطية الزجاج الدهن والعقاقير، الخردوات، الحدادة الأدوات الحديدية، المعادن، الحديد والمستعمل، الألمنيوم، لوازم الكهرباء وقطع الغيار المخصصة لكل الميادين والاستعمالات و مواد الصيانة و النظافة و الروائح والعطور ومواد التطهير والتجميل و الخشب و الفلين، المعادن، مواد تشحيم والزيوت، الأواني والأجهزة المنزلية، الكهربائية و الالكترونية والكهرومنزلية أدوات التزيين والزخرفة الداخلية والخارجية، لوازم تجهيزات المكاتب و الأدوات والمركبات والمخابز والنزل والمطاعم، المقاهي والنوادي بمختلف أنواعها وأصنافها، لوازم و معدات و تجهيزات ووسائل النقل وقطع غيارها والآلات الصناعية والمهنية والحرفية، مواد ومعدات قطاع الفلاحة والري وسائل الإنارة العمومية، الدرجات النارية والمعادن وقطع غيارها، وسائل ومعدات الحفر و التنقيب و البحث و التوصيل، لوازم وتجهيزات قطاع الرياضة، التسلية والترفيه، لوازم وتجهيزات قطاع التربية.

والتكوين والتعليم، مواد ومعدات آلات قطاع الأشغال العمومية و البناء، نالفاحة والري والأشغال الكبرى في كل قطاعات المنتوجات الفلاحية والبحرية بكل أنواعها وأصنافها و اللحوم الحمراء البيضاء البيض، الألبان والحليب ومشتقاته و المنتجات ومكونات نباتية والحيوانية و المواد الصيدلانية والبيطرية، الأجهزة الطبية وشبه الطبية والعلمية، أجهزة ولوازم الاتصال السلكي واللاسلكي وتجهيزات ومعدات التدفئة والتبريد والتكييف ولوازم التوضيب والتعبئة من كل المواد وكل الاستعمالات والأجهزة السمعية والبصرية وأجهزة ولوازم تصدير بصفة عامة، وسائل ومعدات النقل والشحن والتفريغ والترحيل، التبغ والكبريت، لوازم التدخين وفتح مساحات كبرى للتسويق والتوزيع والبيع.

خامسا: مجال الخدمات

- ✓ تقديم وتوفير العمل المؤقت؛
- ✓ القيم بأعمال المحاسبة؛
- ✓ القيام بمختلف الدراسات؛
- ✓ تقديم الخبرات الفنية والتقنية والإرشادات القانونية؛
- ✓ النقل بكل أنواعه؛
- ✓ أعمال الشحن التفريغ والترحيل؛
- ✓ كراء وسائل وعتاد وآلات الأشغال العمومية والبناء ووسائل النقل؛
- ✓ حراسة المؤسسات والإدارات والهيئات والمنشآت العمومية والخاصة؛
- ✓ وكالات سياحة وسفر؛
- ✓ إيجار المحلات والعقارات ذات الطابع السكني والتجاري والمهني،
- ✓ أعمال الوكالات العقارية.

بالإضافة إلى أنشطة ثانوية أخرى تتمثل في:

- ✓ استصلاح واستغلال الأراضي الفلاحية؛
- ✓ تربية الأبقار، الأغنام الدواجن، الطيور، ومختلف الحيوانات الأليفة المخصصة لإنتاج اللحوم البيض والألبان.

إلا أن نشاط الشركة الحالي يتركز على الإنتاج وبالضبط إنتاج الجبس الصناعي. بقدرة الإنتاجية تقدر بـ:

اليومي: 60 طن
السنوي: 21000 طن
(نظري)

الفرع الثاني: مراحل الإنتاج بها

تمر عملية إنتاج الجبس الصناعي بثلاثة مراحل وهي: ¹

أولاً: مرحلة التكسير: تبدأ عملية الإنتاج بنقل المادة الأولية بواسطة الآلة الرافعة من مساحة التخزين إلى المكسر الأول الذي يقوم بتكسير المادة الأولية وبعد ذلك تمر عبر شريط ناقل إلى المكسر الثاني لتفتت إلى حجم أصغر ويقوم الناقل الثاني بنقلها إلى مكان تخزينها على هذا الشكل هو عبارة عن غرفة مزودة أرضيتها بغربال متوسط الحجم بحيث ينزل المادة الأولية بالكميات المرغوب فيها لتنتقل إلى الفرن.

ثانياً: مرحلة الطهي: تنقل المادة المخزنة بواسطة الناقل الثالث الذي يقوم بنقلها إلى الرافعة رقم 01 التي تصب في خزان خاص بالفرن سعته 2طن ويتم تفريغ المادة منه إلى الفرن رقم 01 (الذي سعته 1.5طن) حسب الحاجة. وتطبخ المادة داخل هذا الفرن في فترة زمنية محددة وتحت درجة حرارة أقصاها 160°°. بعد ذلك يتم نقل المادة إلى خزان مؤقت لتنتقل عبر ناقل مغزلي إلى الرافعة رقم 03 التي تقوم بدورها بقلبها إلى خزانات أرقام: 03-02-01.

ثالثاً: مرحلة الرحي: تنقل المادة من الخزانات 03-02-01 عبر نواقل مغزلية إلى الرافعة رقم 04 التي تنقل المادة إلى الرحي لتقوم بالرحي وبعد ذلك يتم نقل المادة المصنعة عبر مسلكين:

✓ عن طريق الناقل رقم 11: الذي يصب في مكان التخزين؛

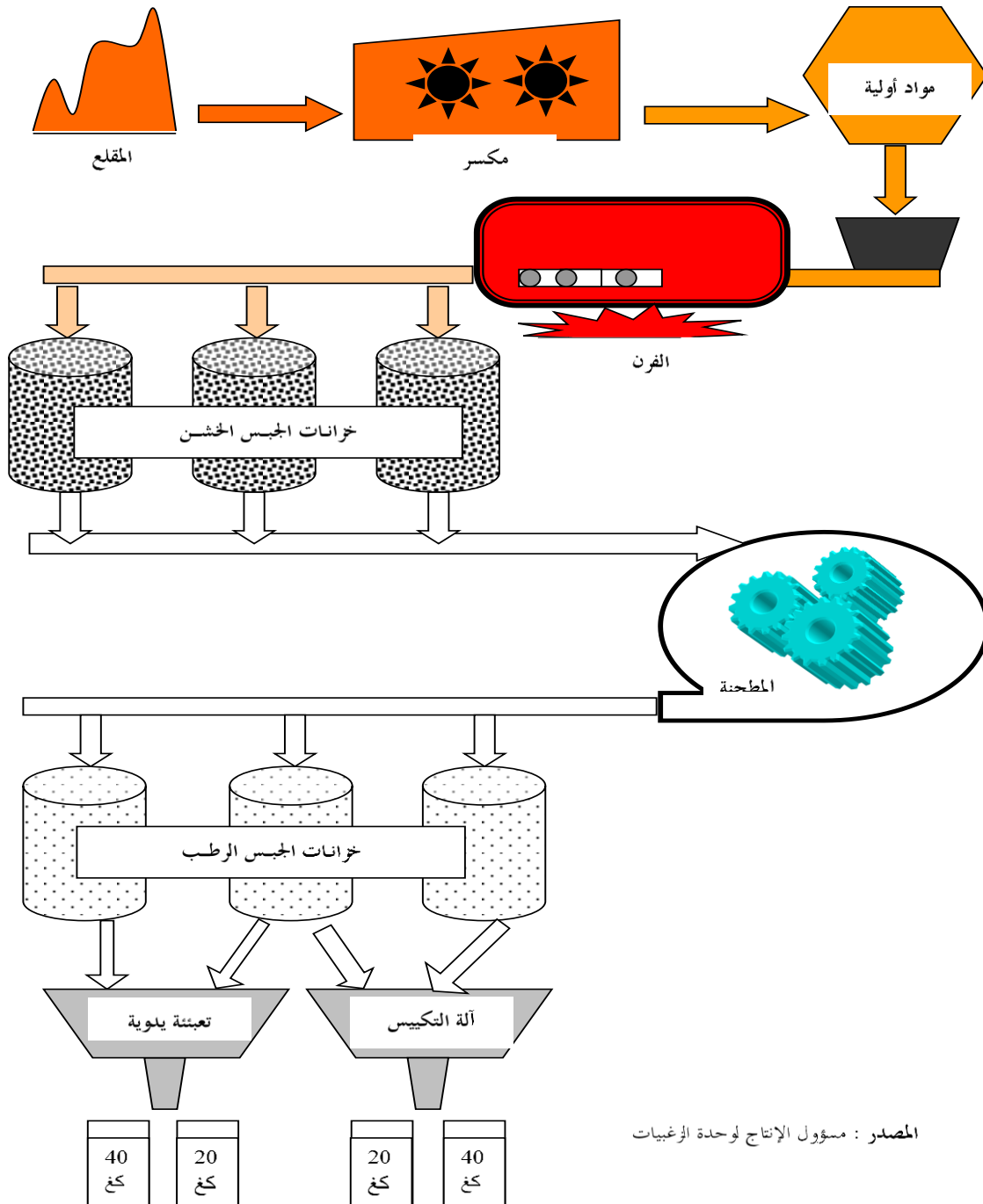
✓ عن طريق الناقل رقم 12: الذي يصب في الخزانات 06-05 ليتم نقل الجبس منها بواسطة الناقلين 15-

16 إلى الرافعة 05 التي تصب في خزان خاص بالأكياس الورقية؛

مزود بميزان آلي لكمية الجبس وبعد ذلك يتم نقل الأكياس عبر شريط ناقل الأول إلى شريط ناقل ثاني المتحرك، إلا أنه في الوقت الحالي لا تستعمل الشركة المسلك الثاني لعدم توفر الأكياس الورقية، وكذلك الفرن رقم 02 ونواقله لعدم توفر المادة الأولية الخاصة به.

والشكل الموالي يوضح مراحل الإنتاج بشكل عام:

الشكل رقم (3-3): رسم تخطيطي يوضح مراحل الإنتاج بالشركة



المصدر : مسؤول الإنتاج لوحدة الرغيبات

المطلب الرابع: أهداف ومحيط الشركة وواقع المحاسبة بها

الفرع الأول: أهداف الشركة

تتمثل أهداف الشركة في:

- ✓ توفير مناصب شغل؛
- ✓ توفير مادة الجبس على مستوى الجنوب الشرقي الجزائري؛
- ✓ تحسين نوعية مادة الجبس وتطويرها من الإنتاج التقليدي إلى الإنتاج الصناعي؛
- ✓ فتح مجالات صناعية أخرى وذلك من خلال تزويد مصانع الطباشير والمراكز الصيدلانية لإنتاج الجبس الطبي والأسنان الصناعية بالمادة الأولية الخاصة بذلك؛

الفرع الثاني: محيط الشركة

أولا: السوق

يتلقى إنتاج الشركة إقبالا كبيرا من طرف المقاولين مثل: مقاولات سعداني والفار، مقولة حمودة سيدي علي... الخ والمقاولات أمثال: شنة نجلاء، شبرو دليلة، فار علجية... الخ. ومواد البناء مثل: دراجي جمال، علالي محمد الصالح، نوبلي معراج، عشي محمد، قدوري معمر... الخ، والشركات مثل: شركة شبحاني، شركة معلول، شركة العامرية... الخ، وإضافة إلى ذلك المستهلكين المستعملين لمادة الجبس، فإستحوذ بذلك على السوق المحلية بنسبة 90% تقريبا.

أما على مستوى سوق الجنوب الشرقي فيستحوذ على نسبة 80% تقريبا وذلك من خلال: الشركات كشركة سوتدكو وشركة البايات في ورقلة، شركة صنع المواد والبناء (EFMC) توقرت وغيرها، والمقاولين مثل: مساوي فوزي من حاسي مسعود، غندير عون بشير من توقرت... الخ.

وبالإضافة إلى هذه المناطق فقد تعاملت الشركة مع العديد من الولايات الأخرى كولايات الشرق تمثلت في العديد من المقاولين مثل: بخوش بالقاسم من سوق أهراس، شيلي رمضان من ميلة، فهادة أحمد من سوق أهراس، مؤسسة كالما للبناء من قالما، قعري أحمد من تبسة، وولايات الشمال تمثلت في: شركة دينوروت من الجزائر،

مقاولات خنتوش المولدي من بجاية، مقاول بن عمران جمال من الجزائر...الخ، وولايات الوسط تمثلت في: بن أحمد محمد أمين من برج بوعرييج...الخ، وكذلك تم التعامل مع شركة أجنبية المتمثلة في شركة سينوهيدرو الصينية.

ثانيا: المنافسون

1. داخل الولاية: تتمثل في

- ✓ المنشآت لصنع الجبس الصناعي: مصنع عاد؛
- ✓ المنشآت لصنع الجبس اليدوي: الفولية، منشأة الجبس الممتاز؛

2. خارج الولاية:

- ✓ مصنع أولاد جلال؛
- ✓ مصنع غرداية؛
- ✓ مصنع بوسعادة.

ثالثا: الممولين

1. مموني المادة الأولية: المناجم والطاقة بحيث تقوم بتوفير المناجم
2. مموني مادة التكييس: مؤسسة تحويل البلاستيك العبروجي بالدبيلة، مؤسسة تحويل البلاستيك بده عادل بالبياضة، مؤسسة تحويل بلاستيك سوف بالوادي.
3. مموني الوقود: مؤسسة نفطال بالوادي.
4. ممونين آخريين: كموااد البناء والموااد الكهربائية، وبعض المكاتب لتجهيزات المكتبية.
5. التمولين بالطاقة الكهربائية: سونلغاز.

رابعا: مقدموا الخدمات:

1. إتصالات الجزائر(المصلحة التجارية): خدمات هاتفية.
2. خراطة وتفريز: فرحات أحمد بحاسي خليفة، حدد بشير بحاسي خليفة.

3. شركة العزالي: نقل المادة الأولية من المقلع إلى المصنع.

خامسا: العملاء

- ✓ الشركات؛
- ✓ المقاولين؛
- ✓ تجار مواد البناء؛
- ✓ وبعض المستهلكين؛

الفرع الثالث: واقع المحاسبة بها:

نظرا المحاسب داخل الشركة أحييت العمليات المحاسبية (الميزانية، تحديد الديون، مراقبة الوثائق المحاسبية والكشوف البنكية... الخ) إلى محاسب معتمد خارجها، وبهذا تصبح العمليات التي تتم داخل الشركة عبارة عن عمليات تسيير وقد أوكلت هذه الأخيرة إلى رئيس النشاط التجاري بالشركة.

المبحث الثاني: نظام الرقابة الداخلية.

ذكرنا سابقا بأنه لا يوجد بالشركة نظام للرقابة الداخلية، لكن سوف نحاول إجراء استبيان (طريقة الاستقصاء) على بعض المصالح، من أجل إبراز و إضفاء هذه المعلومات بالنسبة لمستخدمي، لنخلص في الأخير إلى مجموعة من النتائج على ضوء العناصر السابقة.

المطلب الأول: تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق طريقة الاستبيان

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى طريقة تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق طريقة الاستبيان، معتمدين على طرح أسئلة تخص جملة من الأنظمة الفرعية للنشاط داخل الشركة محل الدراسة في شكل جداول هي كالاتي :

- ✓ الجدول الأول: المدفوعات النقدية؛
- ✓ الجدول الثاني: المقبوضات النقدية؛

الفرع الأول: المدفوعات النقدية.

الجدول رقم (2-3): قائمة استقصاء نظام الرقابة الداخلية و المتعلقة بالمدفوعات النقدية

ملف		المرجع	التاريخ: 2021/05/05	
الرقم	موضوع الاستمارة: المدفوعات النقدية	الجواب بنعم أو لا	الملاحظات	
01	هل تتم جميع المدفوعات ذات المبالغ الكبيرة بواسطة شيكات؟	X		
02	هل الشيكات والملفات يحتفظ بها في ملف خاص؟	X		
03	هل يلزم نظام المؤسسة وجود أكثر من توقيع على الشيك؟	X		
04	هل هناك حظر بتوقيع الشيكات على بياض؟	X		
05	هل حدد التنظيم المالي من له حق توقيع الشيكات؟	X		
06	هل حق توقيع الشيكات يعطي لموظفين لا علاقة لهم بالسجلات المحاسبية أو النقدية؟	X		
07	هل هناك حظر بتحرير شيكات لحاملها	X		
08	هل تقوم دائرة الحسابات باستلام كشوف حسابات البنك شهريا مباشرة؟	X		
09	هل يقوم بإعداد تسوية البنك موظف لا علاقة له بالعمليات النقدية وأخصها التوقيع على الشيكات؟	X		
10	هل تقدم المستندات المؤيدة للدفع إلى المسؤولين بالمؤسسة عند توقيع الشيكات المتعلقة بتلك المستندات؟	X		
11	هل يقوم من له حق التوقيع على الشيكات بمراجعة وتدقيق تلك المستندات المؤيدة للدفع؟	X		
12	هل يقوم الموظف الذي يعد مقارنة البنك للتسوية بمراجعة الشيكات المنصرفة حسب كشف البنك، كما يتأكد بمدى مطابقة البيانات المدونة بكشوف الشيكات التي ألغيت وهل يتحقق من تسلسل أرقام الشيكات؟	X		
13	هل الشيكات المعلقة (لم تقدم للدفع) لمدة طويلة تخضع للفحوص والتسوية والمتابعة؟	X		
14	هل يؤثر على المستندات المؤيدة للصرف بما يتعلق بسحب شيك قديم؟	X		
15	هل يقوم موظف مسؤول بالتحقق من مصلحة التحويلات من بنك إلى آخر؟	X		

فرع الثاني: المقبوضات النقدية.

الجدول رقم (3-3): قائمة استقصاء نظام الرقابة الداخلية و المتعلقة بالمقبوضات النقدية

ملف		المرجع
الرقم		التاريخ: 2021/05/05
موضوع الاستمارة: المقبوضات النقدية	الجواب بنعم أو لا	الملاحظات
01		هل هناك استقلال بين واجبات أمين الصندوق وبين القائمين بالوظائف التالية : أ- تجهيز الإشعارات الدائنة وإرسال ما يثبت إلى المدينين ب- اعتماد الحقوق والمسموحات ج- تجهيز مذكرات التسوية د- فتح البريد الوارد هـ- تجهيز المستندات للصرف واعتمادها و- تجهيز الشيكات أو أذون صرف الأجور واعتمادها وإرسالها بالبريد أو تسليمها. ز- تجهيز أوراق الدفع أو أية التزامات أخرى أو توقيعها ح- الترحيل إلى دفتر الأستاذ ط- القيد في دفاتر المشتريات ي- إمساك عهدة الأوراق المالية أو أوراق القبض أو الأجور واعتمادها وإرسالها بالبريد أو تسليمها ك- إمساك دفاتر العملاء والذمم
02	X	هل تثبت المقبوضات النقدية بواسطة آلة تسجيل النقد؟
03	X	هل تثبت المقبوضات النقدية بإيصالات أصلية
04	X	هل تودع جميع المقبوضات النقدية اليومية بالبنك بالكامل؟
05	X	هل يقوم بعملية الإبداع موظف آخر غير أمين الصندوق أو ماسك الحسابات الشخصية للمدين (الذمم)؟
06	X	هل يتحقق شخص آخر غير الذي قام بالإبداع من استلام قسيمة الإبداع من البنك؟
07	X	هل يقوم موظف آخر عدا أمين الصندوق باستلام الشيكات المرفوضة؟
08	X	هل يجري جردا دوريا مفاجئا للنقدية في المؤسسة؟

09	هل هناك رقابة على دفاتر إيصالات القبض؟	X	
10	هل يتم تظهير جميع الحوالات أو الشيكات باسم المؤسسة والتمتع عليها؟	X	
11	إذا كانت للمؤسسة فروع فهل تقوم تلك الفروع بإيداع متحصلاتها في البنوك المحلية لحساب المركز الرئيسي الذي له وحده حق السحب على هذا الحساب؟	X	وكالة BADR بجامعة والمغير.
12	هل فتح الحسابات بالبنوك المختلفة يصدر عن مجلس الإدارة؟	X	من صلاحيات المدير العام
13	هل هناك تأمين ضد خيانة الأمانة أو ضمانا آخر على الموظفين المختصين بالمقبوضات ؟	X	
14	هل هناك رقابة ومتابعة للمقبوضات الأخرى مثل الفوائد والعمولات والإيجارات والأرباح؟	X	

المطلب الثاني: مقومات نظام الرقابة الداخلية لشركة الرغيبات ش.ذ.أ

و يمكن حصرها من خلال التالي :

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي.

✓ نلاحظ أن الهيكل التنظيمي الموجود بالشركة يبرز ثلاث مصالح رئيسية تحت إشراف مدير عام؛

✓ عموما يناسب هذا التقسيم حجم الشركة و طبيعة نشاطها، غير أن هذا التقسيم لا يبرز المهام الموكلة

لكل موظف، و هذا راجع بسبب غياب نظام داخلي للشركة.

الفرع الثاني: نظام المعلومات المحاسبية.

من خلال الدراسة الميدانية، و خاصة فيما تعلق بالجانب المحاسبي، اكتشفنا أن نظام المعلومات المحاسبية

يتميز بالعناصر التالية :

✓ هناك معالجة آلية لجميع العمليات التي تقوم بها الشركة؛

✓ تمسك محاسبة وفقا للمخطط المحاسبي المالية؛

✓ يتم تحرير مجموعة من المستندات الداخلية تغطي مجمل أوجه النشاط باستثناء بعض العمليات التي ليست

ذات أهمية كبيرة؛

✓ عدم تطبيق نظام المحاسبة التحليلية.

الفرع الثالث: وجود أو عدم وجود إجراءات تفصيلية

نلاحظ على مستوى الشركة وجود عمل جماعي لمهام الوظيفة أو المصلحة الواحدة، بحيث لا يمكن للمتدخل أن يتعرف على مهمة كل فرد بالتحديد ضمن المصلحة الواحدة، وهذا ما يسمح بتداخل المهام وغياب الرقابة الذاتية أو التلقائية، وهي الغاية المراد تحقيقها من خلال وضع نظام الرقابة الداخلية، و هي نفس الملاحظة التي أشرنا لها سابقا، و قلنا يرجع سبب ذلك إلى غياب نظام داخلي للشركة.

الفرع الرابع: مدى كفاءة الموظفين

تم التوصل و تسجيل عند التطرق إلى هذا العنصر النقاط التالية :

- ✓ معظم الشهادات التي يملكها الموظفون في الشركة متنوعة و حسب الاحتياجات؛
- ✓ اعتماد الخبرة من حيث مدة العمل في المنصب، وليس بحسب حجم التكوين المتحصل عليه؛
- ✓ اعتماد الموظفين على مرؤوسيه في تحمل المسؤولية، وعدم اتخاذ أي قرار بسيط دون الرجوع إليهم.

الفرع الخامس: الرقابة على الأداء.

فيما يتعلق بالرقابة على الأداء توصلنا إلى الملاحظات التالية :

- ✓ في حالة وجود خطأ ما، يكون التدخل مباشرة من المسؤول على العمل الذي ينفذه أعوانه؛
- ✓ الأخطاء التي لا يتم اكتشافها، فمحافظ الحسابات كفيل باكتشافها عند قيام هذا الأخير بالمصادقة على القوائم المالية الخاصة بالشركة.

الفرع السادس: مدى استخدام الوسائل الآلية.

في هذا الجانب تعتمد الشركة على معالجة البيانات و المعلومات المتدفقة على أنظمة الإعلام الآلي لأنها تعطي نتائج صحيحة و بأقل وقت.

المطلب الثالث: التوصيات المقدمة إلى الشركة و الخاصة بالرقابة الداخلية

الفرع الأول: تقسيم العمل حسب المصالح.

تقوم مصلحة الإدارة و المالية بجميع العمليات المتعلقة بالجانب الإداري، المحاسبي والمالي، وذلك بمتابعة الموارد المالية و القيام بالمعالجة المحاسبية للبيانات و متابعة النفقات المختلفة.

الفرع الثاني: وصف تدفق و فعالية المستندات.

أولا: بالنسبة لإقتناء الاستثمارات: فيما يتعلق بالاستثمارات ذات المبالغ الكبيرة تقوم الشركة بالرجوع إلى المدير العام لاتخاذ قرار الاقتناء، أما فيما يتعلق بباقي الاستثمارات ذات المبالغ البسيطة يتم اختيار العرض المناسب.

ثانيا: بالنسبة لشراء و تسيير حركة المخزونات: معروف أن نشاط الشركة إنتاجي، أي على حركة كبيرة للمواد المستعملة في عمليات الإنتاج، وكذا المنتجات نفسها، لذلك يجب أن تولى حركة المخزون أهمية بالغة حتى لا يقع أي صرف للمخزون.

ثالثا: بالنسبة لتسيير المستخدمين: يقع مستوى المكتب من خلال الهيكل التنظيمي تحت مصلحة الإدارة و المالية، و يعد الأجور استنادا إلى دفتر الحضور اليومي (كشف التنقيط) الموجود على مستوى مصلحة الإدارة و المالية.

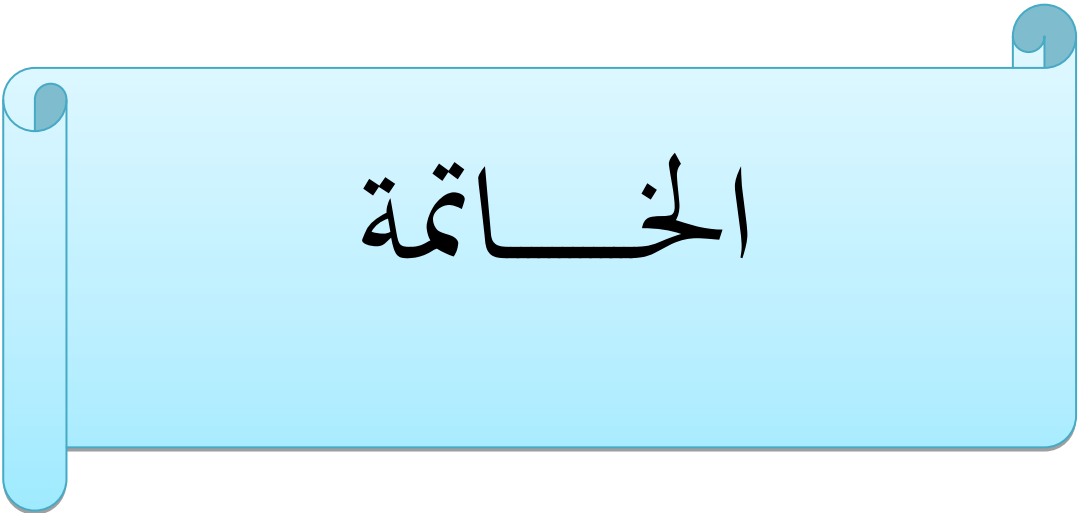
خلاصة الفصل

بالرغم من أن مراجعة حسابات الشركة حديث بالنسبة لها، لكن بإمكانها أن تستفيد من كافة ما يرد بتقرير محافظ الحسابات على المدى القصير.

و لاحظنا غياب تام لنظام الرقابة الداخلية داخل الشركة، لكن بالرغم من ذلك أراد محافظ حسابات الشركة أن ينتهج إحدى الأساليب المتبعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية (طريقة الاستقصاء) و هذا حتى يبرز بطريقة غير مباشرة أهميته بالنسبة لعمال الشركة وكذا المسؤولين.

كما يمكن أن يؤدي اعتماد شركة الرغيبات ش.ذ.أ على مراجعة خارجية، إلى تغطية إلى حد كبير النقائص التي كانت موجودة من قبل.

نشير فقط إلى أن تقرير محافظ الحسابات في نهاية السنة المالية لا يكفي لاكتشاف كل الأخطاء و مواطن الضعف و هذا كون المراجعة الخارجية تكون مرة واحدة خلال السنة، لهذا يجب على مدير الشركة أن يرمج و يضع في القريب العاجل نظام للرقابة الداخلية على مستوى الشركة حتى يقلل من فرص التلاعب إلى أكبر قدر ممكن.



الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي حاولنا إدراج هذا الدور الفعال الذي تلعبه المراجعة الداخلية في رقابة الحسابات النقدية وذلك في ظل المتغيرات التي تواجهها المؤسسات الإقتصادية، كما تعد المراجعة الداخلية وظيفة تقييم مستقلة تنشأ داخل المؤسسة لفحص مراجعة كافة أنشطتها كخدمة لأهداف هذه المؤسسة، وذلك عن طريق تزويد مختلف أعضاء المؤسسة بالمعلومات والتقييمات والتحليلات والتوصيات التي تعينهم على تحمل مسؤولياتهم بكفاءة وفعالية، وتم تسليط الضوء على الدور الذي يقوم به المراجع الداخلي وكيف يؤثر على فعالية نظام الرقابة الداخلية

ومن خلال هذا البحث حاولنا إبراز الجوانب العامة المتعلقة بموضوع المراجعة الداخلية حيث وجدناها جد ضرورية في المؤسسات، كونها تتبع إجراءات وقوانين ومعايير وطنية أو دولية تساعد الإدارة في تحقيق أهدافها والمتمثلة في حماية أملاكها من السرقة، كذلك تعمل على تحسين مختلف الأنشطة ومنع حدوث الأخطاء والإنحرافات المحتملة التي يقع فيها العاملين أثناء أداء مهامهم، كما أنها تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وهذا من خلال مصداقية القوائم المالية، فهي تساعد الإدارة في إعداد تقاريرها النهائية المتضمنة النتائج والتوصيات والإقتراحات.

ومن خلال تناولنا لموضوع دور المراجعة الداخلية في الرقابة على حسابات النقديات والذي أخذنا فيه كدراسة حالة لشركة الزغيبات لإنتاج الجبس، حولنا معالجة الإشكالية البحث التي تتمحور فيما يكمن دور المراجعة الداخلية في الرقابة على حسابات النقديات؟

إن معالجة هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية المتمثلة في ثلاث فصول مقدمة في هذه المذكرة، إستخدام المناهج المشار إليها في المقدمة، وإنطلاق من الفرضيات الثلاثة، بهذا تتوزع هذه الخاتمة إلى إختبار الفرضيات ونتائج البحث وتوصيات.

1. إختبار الفرضيات:

- ✓ حسب الفرضية الأولى: فأن المراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة نسبيا تابعة لمديرية العامة؛
- ✓ حسب الفرضية الثانية: بإضافة للأهداف المذكورة سابقة فإن المراجعة الداخلية تهدف إلى إكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات في الوقت المناسب وعمل على تصحيحها ومنع تكرارها في المستقبل؛

✓ حسب الفرضية الثالثة: تتم المراجعة الداخلية لعمليات النقدية عن طريق عمليات المقبوضات الخاصة بالصندوق والبنك.

2. النتائج المتوصل إليها:

- ✓ تعتبر المراجعة مهمة في المؤسسات حيث تعتمد عليها في الوصول وأهدافها؛
- ✓ تعمل المراجعة الداخلية على منع وتقليل من حدوث الأخطاء وهذا ما يزيد الحاجة إليها، بإضافة إلى تقديم النصائح والإرشادات للمديرين في محاولة التقليل ومنع الأخطاء، تسعى المراجعة الداخلية أيضا إلى الحد من الإسراف وضياع الشيء الذي يزيد من المردودية ويحسن الأداء ويزيد من الكفاءة والفعالية، وبالتالي زيادة الأرباح المسجلة في المؤسسة؛
- ✓ تغطية المراجعة الداخلية بجميع نشاطات ووظائف المؤسسة؛
- ✓ يجب أن يكون الشخص المكلف بأداء مهمة أو وظيفة المراجعة الداخلية على درجة كبير من النزاعة والإلمام بالميدان؛
- ✓ تحض حسابات النقدية داخل المؤسسة بأهمية بالغة تسعى دائما للحفاظ على أموالها إلى السرقة والإختلاس عن طريق أحكام الرقابة عليها؛
- ✓ تتم جمع المدفوعات النقدية ذات المبالغ الكبيرة بواسطة الشيكات.

3. التوصيات:

- على ضوء الفرضيات نتائج المتوصل إليها يمكننا إقتراح بعض التوصيات التي قد تساهم في تحسين أداء المراجعة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية
- ✓ ربط قسم المراجعة الداخلية بأعلى مستويات الهيكل التنظيمي في المؤسسة من أجل ضمان الإستقلالية في الأداء؛
- ✓ زيادة درجة الإهتمام بمهنة المراجعة الداخلية ومنحها الصلاحية الكاملة التي تساعد على القيام بمهام والأعمال المخولة لها على أحسن وجه؛

✓ لا بد أن يكون هناك أكثر من مراجع داخلي واحد في المؤسسة، لكي تكون عملية الرقابة فعالة ومحكمة داخل المؤسسة؛

✓ تعريف الموظفين بأهمية المراجعة الداخلية وأنها تلعب دور هام داخل المؤسسة؛

✓ ضرورة الإهتمام بالتوصيات والإقتراحات التي تأتي من التقرير النهائي للمراجع الداخلي.

4.أفاق الدراسة:

كأفاق لهذا البحث نقترح الموضوعات التالية:

✓ دور المراجعة الداخلية في مراقبة حسابات الخزينة في المؤسسة؛

✓ المراجعة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية دراسة وتقييم؛

✓ تصميم إدارة المراجعة الداخلية كأداة لتحسين أداء وفعالية المؤسسة.



قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق، الطبعة الأولى، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
2. ألفين أرينز، وجيمس لويك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسبي، أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، السعودية، الجزء الأول، 2002.
3. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر الطبعة السادسة، عمان، الأردن، 2012.
4. رضا خلاصي، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة للطباعة ونشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
5. رفايكية فاطمة الزهراء، التدقيق الخاصي (دروس وتطبيقات)، دار النشر الجامعي الجديد للطباعة وتوزيع، تلمسان- الجزائر، 2020.
6. زين يونس، عوادى مصطفى، المراجعة الداخلية و تكنولوجيا المعلومات وفق للمعايير المراجعة الدولية، النشر والتوزيع مكتبة موسي السعيد، شارع القدس، الوادي، الطبعة 2010/2011.
7. السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية معايير والقواعد، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.
8. علي عبد الله شاهين، محاسبة العمليات المصرفية في المصاريف التجارية والإسلامية، كلية التجارة، جامعة الإسلامية- غزة، 2013/2014.
9. كمال عبد السلام علي، خالد المعتصم، أصول علم المراجعة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2003.
10. كمال السيد أحمد العشماوي، عادل عبد الرحمان أحمد، أساسيات المراجعة ومعاييرها، كلية التجارة، جامعة القاهرة، طبعة محفوظة للمركز، 2006.
11. لؤي عبد الرحمن وديان، العمليات المصرفية، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، طبعة الأول، 2015.
12. محمد التهامي، طواهر مسعود صديقي، المراجعة والتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعة الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.
13. محمد سمير الصبان وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، 2019.
14. محمد عبد الرؤوف سليمان، إبراهيم جابر السيد أحمد، الرقابة الداخلية على العمليات النقدية، دار العلم والایمان، للنشر والتوزيع، 2019.
15. أحمد السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006.
16. محمد فاتح، محمد البشير المغربي، المراجعة والتدقيق الشرعي، الأكاديمية الحديث للكتاب الجامعي، السودان، 2018.
17. محمد فوزي محمد السيد، أثر وظيفة المراجعة الداخلية لاستدامة على قيمة الشركة (في ظل الافصح والبدايل الإسناد)، مدرسة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية-، دار تعليم الجامعي، 2019.
18. محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014.

19. محمد نصر الهواري، محمد توفيق محمد، أصول المراجعة والرقابة الداخلية التأصيل العلمي والممارسة العلمية، كلية التجارة، جامعة الجزائر3، 2013/2012.
20. وليم توماس، أمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، دار المريح للنشر، الرياض، 1997.
- المذكرات والأطروحات**
21. أسامة عمر إبراهيم محمد، الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في زيادة موثوقية التقارير المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، 2017.
22. برايج بلال، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس-، 2015/2014.
23. بن الصديق محمد، واقع المراجعة الخارجية بين التشريع الجزائري والمعايير الدولية للمراجعة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس-، 2015/2014.
24. بن عمارة كهينة، المراجعة الخارجية وسيلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013/2012.
25. بولبال فريد، أثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة التقارير محافظ الحسابات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة- 2018/2017.
26. تريش نجود، تحليل العلاقة القائمة بين الأفراد المؤسسة والمراجع الداخلي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف1-، 2017/2016.
27. توام زهية، منهجية المراجعة الداخلية في البنوك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
28. حكيمه منيعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الحاج لخضر- باتنة -، 2009/2008.
29. ديلمي ناصر الدين، دور المراجع الداخلي في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفق للمعايير المحاسبية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف-، 2018/2017.
30. سردوك فاتح، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصادقية المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف- مسيلة-، 2004/2003.
31. سيد محمد، تطور المراجعة الخارجي في الجزائر ومدى توافقه مع المعايير الدولية للمراجعة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب- البليدة -، 2010.

32. سهيلة دريش، ضاوية تاتي، المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية وفق النظام المحاسبي المالي SCF ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي-، 2018/2017.
33. شريقي عمر، تنظيم المهني للمراجعة، أطروحة مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2012/2011.
34. شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003.
35. عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010/2009.
36. عادل حسن محمد الشيخ إسماعيل، دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي المحاسبي لقطاع التأمين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم وتكنولوجيا، 2016.
37. عامر حاج دحو، التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أحمد دارية- أدرار-، 2018.
38. عيادي محمد الأمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.
39. فتحة أميرة، دور المراجعة الجبائية في تحقيق الأمن الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، 2018/2017.
40. كاروس أحمد، تصميم إدارة للمراجعة الداخلية كأداة لتحسين أداء وفعالية المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2011/2010.
41. لخذاري عبد الجليل، أثر مخاطر المراجعة على جودة المراجعة الخارجية في البيئة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، 2019/2018.
42. لقلطي الأخضر، مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة الحاج الأخضر - باتنة-، 2009/2008.
43. محي الدين محمود عمر، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة المدية، 2008/2007.

مجالات

44. أسعد مبارك حسين وآخرون، دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي للجامعات الحكومية بولاية البحر الأحمر، مجلة في العلوم الاقتصادية، جامعية النيلين، كلية التجارة، جامعة البحر الأحمر، كلية الاقتصاد، 2016.
45. خالد أحمد محمد حمودة وآخرون، دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية، مجلة دراسات الانسان المجتمع، العدد5، 2018.

46. خلادي راضية، دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية وانعكاساته على حوكمة الشركات، مجلة أراء بدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة يحي فارس - المدية - الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2020.
47. زين يونس، زين عيسى، مخاطر مهنة المراجعة على جودة المراجعة، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي - الجزائر، العدد 11 ديسمبر 2016.
48. كريم قوبة، أثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في تدعيم حوكمة الشركات، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس -، السنة الثانية عشر، العدد 22 جوان 2017.
49. مايدة محمد فيصل، دور محافظ الحسابات في تقييم الرقابة الداخلية، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي - الجزائر، المجلد 8، العدد 2، 2018.

